جامعـــــــــة امحمد بوقرة - بومـــــــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترأكاديمي

تخصص:
محاسبة وجباية معمقة

الموضـــــوع:

الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة في مؤسسة اتصالات الجزائر

من إعداد الطلبة:

- بلعيدي سفيان

- عثماني نسرين

تحت إشراف الأستاذ:

- النمري نصر الدين

رقم المذكرة
104

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة شكر

قال رسول الله ﷺ

{ من لا يشكر الناس لا يشكر الله }

صدق رسول الله

أول ما نبدأ به الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار دربنا و يسر لنا السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع،

وأكرمنا بالصحة و الإرادة والعزيمة والصبر في إتمام مشوارنا الدراسي الجامعي بخير.

والصلاة و السلام على سيد الأنبياء و المرسلين.

في هذا الصدد يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف ''نمري نصر الدين'' لقبوله الإشراف على هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى المؤطر''قراةعلي مراد'' و " محمود بوراين " الذي ساعدنا في إنجاز الجانب التطبيقي من المذكرة.

كما لا ننسى كل من ساعدنا ولو بالشيء القليل في إتمام هذا العمل المتواضع.

شكرا

الإهداء

أشكر الله عزوجل الذي منحنا العقل وخصنا بنوره ويسر لنا دربنا ومكننا من تخطي الصعاب، ولأن شكر الناس من شكر الله أهدي عملي هذا إلى:

من أعزنا الله بطاعتهما وكرمهما في كتابه العزيز:" ولا تقل لهما أف "،إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها وأكستني الدفء والحنان إلى ينبوع الحب، إلى من غمرتني بدعواتها "أمي الغالية".

الى من علمني أن الدنيا كفاح، وسلاحها العلم والمعرفة الى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى سترتي وعوني وصاحب الفضل في حياتي وأغلى من روحي الى أعظم وأعز رجل " أبي العزيز" حفضه الله.

إلى من ترعرعت بينهم ومنحوني القوة والإرادة إخوتي: إكرام، حياة، دعاء وأمين الصغير.

إلى كل أصدقائي خاصتا رفيقات الدرب في الحياة: سامية، زهرة، زينب.

إلى الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي ومسك الختام السلام عليكم ورحمة الله

تعالى وبركاته.

نسرين

الإهداء

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطاءك وجودك، ربي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك، والصلاة والسلام على خير خلقك شفيعا ونذيرا محمد صلى الله عليه وسلم.

مسافة اميال تبدأ بخطوات تلميذ، كان الوقت فيها طويلا والحلم بطل الرواية دائما، وأروع الخطوات في هذه الحياة التعليمية هذا العمل المتواضع الذي أهديه:
إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من احمل اسمه بكل افتخار والذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح" أبي الغالي بوعلام حفظه الله".

إلى التي أنارت دربي بنصائحها والتي ساندتني و خطت معي خطواتي ويسر لي الصعاب، إلى من أفنت حياتها وشبابها من أجلي والتي أرادت رؤيتي وأنا أحقق هذا النجاح وها أنا اليوم أحقق أمنيتها "أمي الغالية ربيحة حفظها الله".

إلى إخوتي حفظهم الله ورعاهم: أحلام، فيروز، لميس، سرين.
و في الأخير أرجو من الله أن يجعل هذا العمل المتواضع صدقة جارية يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

سفيان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث استخدم المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري ومنهج دارسة حالة في تحليل أدوات الدراسة وعرض نتائجها، ومن خلال دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر نجد أن العلاقة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية تبقى مستمرة نظرا للنتيجة الجبائية التي ينطلق حسابها من النتيجة المحاسبية وهذا بإضافة أعباء قابلة، وأخرى غير قابلة للخصم مع تخفيض عجز السنوات السابقة وفقا لما جاءت به التشريعات الجبائية لتحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، لقد توصلت الدارسة إلى أن اختلاف طرق التقييم والإدراج، إضافة إلى مبالغة المحاسبة في تسجيل المصاريف الغير مرتبطة بالإستغلال واستبعاد هذه الأخيرة من طرف التشريعات الجبائية التي تنطوي عليها اختلافات بين النتيجة الجبائية والنتيجة المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: النتيجة المحاسبية، النتيجة الجبائية، النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي الجزائري، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب المؤجلة.

Résumé:

Cette étude visait à identifier comment passer du résultat comptable au résultat fiscal dans la Société Algérie Télécom, où l'approche descriptive a été utilisée dans la présentation du cadre théorique et l'approche étude de cas dans l'analyse des outils d'étude et la présentation de ses résultats, et à travers l'étude de cas de la Société Algérie Télécom, nous constatons que la relation entre le résultat comptable Le résultat fiscal reste continue du fait du résultat fiscal dont le calcul est basé sur le résultat comptable, et ceci en additionnant les charges déductibles et non déductibles avec le réduction du déficit des années précédentes, conformément à ce qui est venu avec la législation fiscale pour déterminer le bénéfice soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés.

L'étude a conclu que les différentes méthodes d'évaluation et d'inclusion, en plus de l'exagération de la comptabilisation dans l'enregistrement des dépenses qui ne sont pas liées à l'exploitation et l'exclusion de ces dernières par la législation fiscale qui implique des différences entre le résultat fiscal et le résultat comptable.

Mots clés: résultat comptable, résultat fiscal, système de comptabilité financière, système fiscal algérien, impôt sur les bénéfices des sociétés, impôt différé.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتوى	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال والملاحق	
مقدمة	ب
الفصل الاول: مدخل للنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي	**1**
تمهيد	2
المبحث الاول: النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الثاني: قوانين ومبادئ النظام	4
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	7
المبحث الثاني: النظام الجبائي الجزائري	8
المطلب الاول: مفهوم النظام الجبائي حسب التشريع الجزائري	8
المطلب الثاني: قوانين وأهداف النظام	8
المطلب الثالث: انواع الانظمة المطبقة في الجزائر	11
المبحث الثالث: الضريبة على أرباح الشركات	15
المطلب الاول: ماهية الضريبة على ارباح الشركات	15
المطلب الثاني: معدلات الضريبة على أرباح الشركات	16
المطلب الثالث: الية تسديد الضريبة على أرباح الشركات	19
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: الانتقال من النتيجة المحاسبيةالى النتيجة الجبائية	21
تمهيد	22
المبحث الاول: تحديد النتيجة المحاسبية	23
المطلب الاول: مفهوم النتيجة المحاسبية	23
المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال ميزانية	24

المطلب الثالث: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال جدول حساب النتائج	31
المبحث الثاني: تحديد النتيجة الجبائية	39
المطلب الاول: مفهوم النتيجة الجبائية	39
المطلب الثاني: العناصر المكونة للنتيجة الجبائية وطرق معالجتها	41
المطلب الثالث: مقارنة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية	51
المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة وفق النظام محاسبي المالي	53
المطلب الاول: تعريف الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي	53
المطلب الثاني: مجال تطبيق الضرائب مؤجلة واصنافها	54
المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة	57
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية في مؤسسة اتصالات الجزائر (دراسة حالة)	
تمهيد	63
المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر	64
المطلب الاول: لمحة تاريخية لمؤسسة اتصالات جزائر	64
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	66
المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات مؤسسة اتصالات الجزائر	69
المطلب الرابع: تنظيم الجباية على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر	71
المبحث الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية انطلاقا من النتيجة الجبائية (دراسة حالة)	77
المطلب الاول: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية	77
المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال جدول حساب النتائج	81
المطلب الثالث: كيفية حساب النتيجة الجبائية	84
المطلب الرابع: تحديد الضريبة على ارباح الشركات	89
خلاصة الفصل	93
خاتمة	95
قائمة المراجع	99
الملاحق	104

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1-1	معدلات الاقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات والأنشطة الخاضعة لها	18
2-1	تواريخ دفع التسبيقات وكذا طريقة حساب مبالغتها	19
1-2	ميزانية الأصول	27
2-2	ميزانية الخصوم	28
3-2	حساب النتائج حسب الطبيعة	35
4-2	حساب النتائج حسب الوظيفة	38
5-2	تحديد النتيجة الجبائية وفقا للجدول رقم (09)	45
6-2	تسجيل المحاسبي الضرائب مؤجلة أصول	57
7-2	التسجيل المحاسبي لتسوية الضرائب المؤجلة أصول	58
8-2	التسجيل المحاسبي لضرائب المؤجلة خصوم	59
9-2	التسجيل المحاسبي لتسوية ضرائب مؤجلة خصوم	60
1-3	ميزانية الأصول لمؤسسة اتصالات الجزائر للسنة المالية المقفلة في 2021/12/31	78
2-3	ميزانية الخصوم لمؤسسة اتصالات الجزائر للسنة المالية المقفلة في 2021/12/31	80
3-3	حساب النتائج السنة المالية المقفلة في 2021/12/31	82
4-3	تحديد النتيجة الجبائية	86
5-3	جدول تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر	87
6-3	تحديد الضريبة على أرباح الشركات	89
7-3	جدول تحديد تواريخ ومبالغ التسبيقات	89
8-3	التسجيل المحاسبي لتسديد تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة اتصالات الجزائر في سنة 2021	90
9-3	التسجيل المحاسبي لتحويل الضريبة على أرباح الشركات إلى المديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر في سنة 2021	92

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية	40
2-2	العلاقة بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية	52
3-2	أنواع الضرائب المؤجلة، وكيفيات تصنيفها المحاسبي	56
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	67
2-3	الهيكل التنظيمي لتنظيم الجديد لمؤسسة اتصالات الجزائر	68
3-3	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة للمديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر	71

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ميزانية الأصول لمؤسسة اتصالات الجزائر للسنة المالية المقفلة في 2021/12/31	104
2	ميزانية الخصوم لمؤسسة اتصالات الجزائر للسنة المالية المقفلة في 2021/12/31	105
3	حساب النتائج السنة المالية المقفلة في 2021/12/31	106
4	جدول تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر	108
5	التسبيقات الضريبة على أرباح الشركات	109

مقدمة

مقدمة:

تعتبر نتيجة المؤسسة ثمرة النشاط خلال دورة معينة وبالأخص عند تحقيق الربح لأنه يضمن استمرار نشاطها بخلاف تحقيق خسارة بصفة متكررة قد يؤدي إلى حل المؤسسة، وهذا ما لا يخدم مصالح الأطراف ذات العلاقة فتأمين بقاء المؤسسة مرهون بالنتيجة التي تحققها، فهي بالدرجة الأولى تهم ملاك المؤسسة من مساهمين ومسيرين وعمال وبدرجة أقل الغير سواء كانوا موردين أو زبائن أو مؤسسات مالية أو الإدارة الجبائية التي تعتبر الطرف الخارجي الأهم لأن تحديد الوعاء الخارجي يعتمد على النتيجة المحاسبية فيما يخص حساب الضريبة على الأرباح ويرتكز على رقم الأعمال فيما يخص حساب بعض الرسوم على رقم الأعمال.

إذ تعد القوانين الجبائية من أهم المتغيرات التي اصطدم بها تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بالرغم من الإصلاحات التي قامتبها الدولة من خلال إجراء مجموعة من التعديلات وفق عدة خطوات مست جوانب مختلفة أهمها الجانب الجبائي في عدة قوانين ولاسيما قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة خاصة في المواد المتعلقة بتحديد النتيجة الجبائية، فتحديد النتيجة وفق القانون الجبائي يختلف بشكل كبير عن تحديد النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي ويرجع السبب لاختلاف المبادئ المحاسبية مع المبادئ الجبائية، حيث أن هذا الاختلاف ينجر عنه ضرائب مؤجلة سواء كانت أصول أو خصوم ولذلك فان تحديد النتيجة الجبائية يتم عن طريق النتيجة المحاسبية للسنة المالية قبل الضريبة بعد إضافة تعديلات وتغييرات عليها لتكييفها مع الأنظمة والقوانين الجبائية بغية الوصول إلى الضريبة على أرباح الشركات وتحديدها، ويمكن القول ان الجباية تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستوى الكلي فضلا عن الاهداف المالية.

الإشكالية:

من خلال ماذكر يمكننا طرح الاشكالية التالية:

- كيف يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

الاسئلة الفرعية:

- ماهي اهم الأنظمة المطبقة في الجزائر؟ وما يقصد بالضريبة على ارباح الشركات ؟
- كيف يتم تحديد النتيجة المحاسبة والنتيجة الجبائية ؟ وماذا نقصد بالضرائب المؤجلة ؟
- كيف يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية في مؤسسة اتصالات الجزائر؟

الفرضيات:

محاولة منا للإجابة عن الاشكالية والاسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية:

- يطبق في الجزائر نظامين جبائيين هما النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة، كما تعتبر الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة تفرض على الأرباح التي تحققها الشركات.

- النتيجة المحاسبية هي تلك النتيجة الصافية للسنة المالية التي قد تكون ربح او خسارة وتحدد عن طريق ميزانية او جدول حساب النتائج، أما النتيجة الجبائية هي حاصل إضافة كل من الاستردادات وطرح التخفيضات من النتيجة المحاسبية، وتتكون النتيجة الجبائية من أعباء مقبولة جبائيا وأخرى مرفوضة وخسائر السنوات السابقة والضرائب المؤجلة هي عبارة عن مبلغ الضريبة عن الارباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية.
- يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة بالقيام بعدة تصحيحات على النتيجة المحاسبية بإضافة استردادات وخصم تخفيضات تلزم الادارة الجبائية المؤسسة بإجرائها للحصول على النتيجة الجبائية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث وقيمته العلمية والعملية في :

من خلال دراسة عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، تم الاطلاع على المفاهيم المتعلقة بالنتيجة المحاسبية والجبائية والعلاقة بينهما وتوضيح دور النتيجة المحاسبية في إعداد النتيجة الجبائية التي تعتبر أساس تحديد الضريبة، إضافة إلى التعرف على هذا الموضوع بشكل مفصل.

أهداف البحث:

- معرفة التوجه المحاسبي الجديد في تحديد النتيجة الجبائية مع ابراز أهداف وخصائص كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.
- توضيح المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية.

منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهجين كما يلي:

- المنهج الوصفي والذي يتجلى من خلال وصف وشرح عناصر ومتغيرات البحث، وذلك بالاستعانة بالرصيد المكتبي من الكتب والمقالات والرسائل الجامعية وغيرها من المراجع.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إنجاز هذا الموضوع:

- افتقار المكتبة الجامعية للمراجع المتخصصة في الموضوع.
- كثرة التغيرات الجبائية في المعدلات المفروضة على الضرائب محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

قمنا بعملية البحث والاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت بعض النقاط المرتبطة بالموضوع ويمكن تلخيصها كالاتي:

1- مهليل ليليا والجيلوط زهرة، الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر)، مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة الجزائر-3-، السنة الجامعية 2020.

حيث تناولت الدراسة معالجة كل من النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية وكيفية تحديدهما وفقا للنظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية وإظهار العلاقة بين المحاسبة والجباية، وركزت على الضريبة على أرباح الشركات باعتبار النتيجة الجبائية وعاء لها، وتناولت أيضا أهمية المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية وأهداف المؤسسة المختلفة وكيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية من خلال دراسة الحالة التي أنجزتها الدراسة.

2- نور الدين موساوي، المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، السنة الجامعية 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف الضرائب المؤجلة وأثرها في القوائم المالية، ودورها في معالجة التفاوت بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

3- أسكلو محمد و قورشقورش عبد الرؤوف، الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في ظل الضرائب المؤجلة (دراسة حالة في مركز الدراسات وخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء- بومرداس)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2022.

تبرز أهمية البحث من أهمية تحديد النتيجة المحاسبية للإنتقال إلى النتيجة الجبائية، كون هذه الاخيرة هي الأساس الذي يحدد الربح الخاضع للضريبة، وكذلك دور الضرائب المؤجلة في المعالجة المحاسبية والجبائية للفروقات.

4- إيمان يخلف وطرشي محمد وعزوز علي، نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية (آليات وتعديلات)، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، ديسمبر 2017.

تناولت هذه الدراسة الإختلافات القائمة بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي، ومن خلال توضيح أهم التعديلات المعتمدة من النظام الجبائي لمعالجة النتيجة المحاسبية المتوصل إليها عن طريق إتباع قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي بهدف الإنتقال إلى النتيجة الجبائية، إضافة إلى عرض الأعباء القابلة للخصم والأخرى المرفوضة جبائيا.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي حسب مايلي:

المقدمة: تتضمن المقدمة العناصر المنهجية التي يفرض أن تحتويها مقدمة كل بحث، سواء مايتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهمية و أهداف الدراسة...الخ.

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول كان حول النظام المحاسبي المالي، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى النظام الجبائي الجزائري، ودرسنا الضريبة على أرباح الشركات في المبحث الثالث.

الفصل الثاني: وفي هذا الفصل قمنا بتحديد النتيجة المحاسبية وكيفية تحديدها من خلال الميزانية وحساب النتائج، أما المبحث الثاني فيتناول النتيجة الجبائية والعناصر المكونة لها والمعالجة الجبائية، أما المبحث الثالث فهو حول الضرائب المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل لدراسة الحالة في المؤسسة الاقتصادية "مؤسسة اتصالات الجزائر" يتضمن مبحثين، فالمبحث الاول قمنا بتقديم المؤسسة محل الدراسة، وأما المبحث الثاني درسنا كيفية الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية استنادا على الوثائق المحاسبية مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل للنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي

تمهيد:

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في سنة 2010، حيث تم فرض على المؤسسات تحديا جديدا للتكيف معه، كما أعطى مفهوما للمحاسبة المالية باعتبارها نظام المعلومات، وكما نص على مجموعة من القواعد الخاصة بتنظيم مهنة المحاسبة.

تتسم جل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة بتسجيلها في دفاتر يومية وفقا لقواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بحسب ما ينص عليه قانون النظام المحاسبي المالي الجزائري وكل ذلك لتحديد النتيجة المالية لها، وقد تكون هذه الأخيرة إما ربحا أو خسارة ويكون معبرا عليها بصورة صادقة وشفافة تعكس الوضعية المالية والنتيجة المحاسبية الصادقة للمؤسسة.

كما مر النظام المحاسبي في الجزائر إلى جملة من الإصلاحات كان نصيب النظام الجبائي جملة من الإصلاحات المعتبرة التي شملت التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي، فإعتبار النظام المحاسبي المالي تطورا هاما في جانب الممارسات المحاسبية سيؤدي بالضرورة إلى العمل على إحداث إصلاحات في الجانب الجبائي تمس القوانين والتشريعات الجبائية في الجزائر بغية مواكبة هذا التوجه الجديد.

بحيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري بالإضافة الى الضريبة على أرباح الشركات.

المبحث الاول: النظام المحاسبي المالي

لقد سعت الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية كغيرها من الدول وذلك من خلال ما يعرف بمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يمكن المؤسسة من توفير نظام محاسبي متكامل يتلائم مع طبيعة نشاطها وحجم معاملاتها.

المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

1. من الناحية القانونية:

النظام المحاسبي المالي عبارة عن مجموعة من المبادئ والاتفاقيات والقواعد المستنبطة من المعايير المحاسبة الدولية، والتي تسمح بمعالجة المعلومات عن الاحداث الإقتصادية للمؤسسة (مدخلات النظام المحاسبي)، لتحديد القيم الاقتصادية لبنود القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي). وذلك بهدف إيصال المعلومات المالية إلى مستخدميها لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي والتغيير فيهما، والحكم على الإدارة ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها مما يسمح باتخاذ قرارات صحيحة وإجراء المقرنات.[1]

2. من الناحية الاقتصادية:

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع مجلس الوطني للمحاسبة CNC وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ويمكن تعريف النظام المالي وفقا للمادة 3 من هذا القانون والتي سمي في صلبها بالمحاسبة المالية كما يلي: " هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنفيها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".[2]

---

[1] عبد الغني دادني ' عبد الوهاب دادني، **المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و39 وحول الصنف 1 و 5**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 2011، ص368.

[2] سومية تبة ، **دور المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2014، ص23.

المطلب الثاني: قوانين ومبادئ النظام

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي ومبادئ هذا النظام.

1- الإطار القانوني والإطار التنظيمي:[1]

1-1 الاطار القانوني:

القانون رقم07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25: المتضمن للنظام المحاسبي المالي، ويهدف هذا القانون إلى تحديد الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.

حيث يشتمل هذا القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي، كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية التي اعتبرت على أنه نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية على الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية كما تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختبار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى معالجة بموجب معيار أو تفسير، وكما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين الذي نص عليه التنظيم.

2-1 الإطار التنظيمي:

كما ينظم النظام المحاسبي المالي نصوص تنظيمية التي تصدر عن وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة في شكل مراسيم تنفيذية وقرارات، أنظمة ونصوص أخرى تهدف إلى شرح كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي ومن بين هذه النصوص مايلي:

- المرسوم التنفيذي 156/08 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.

- المرسوم التنفيذي (110-09) بتاريخ 7 أفريل 2009 المحدد لشروط كيفيات مسك المحاسبة بواسط أنظمة الإعلام الالي: تضمن المرسوم الإجراءات التي يجب مراعاتها عند تطبيق المحاسبة اليا.

- القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008 يحدد قواعد التنظيم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (ملاحظة نص في القسم 9 على الحالة الخاصة بالكيانات الصغيرة وكيفية مسك محاسبة الخزينة أو المحاسبة المبسطة).

[1] سليم صوالح غربي محمد لعموري سلمى عمار ، **دراسة تحليلي لنتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري**، مذكرة مقدمة إستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، السنة الجامعية 2020، ص،ص 10، 11.

- التعليمة رقم (02) الصادرة بتاريخ 29-10-2009 المتعلقة بأول تطبيق لنظام المحاسبي المالي تحتوي هذه التعليمة على الإجراءات التي يجب اعتمادها لضمان الإنتقال الجيد من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) .

2- مبادئ النظام المحاسبي المالي:

إن مسك المحاسبة يخضع لبعض الالتزامات التي تتطلب بدورها الاستجابة لبعض الخصائص النوعية للمعلومة المالية عند إعداد الكشوف المالية مع احترام المبادئ المحاسبية والتي نستعرض أهمها:[1]

- **مبدأ الاهمية النسبية:**

بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية يجب أن تُبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان، كما يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملوا عن الواقع.

- **مبدأ استقلالية الدورات:**

بحيث تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن اجل تحديدها يجب ان تنسب إليها الاحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

- **مبدأ الحيطة والحذر:**

يجب ان تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي الى تقدير معقول للوقائع قصد تفادي خطر التحول لشكوك موجودة في المستقبل من شأنها ان تثقل بالديون ممتلكات الكيان او نتائجه.

[1] عيسى سماعين، **الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري (مع دراسة حالة توضيحية)**، مجلة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02 جوان 2019، ص، ص 93، 94.

- **مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية:**

قضي هذا المبدأ بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات فمثلا إذا شرعت المؤسسة في تطبيق طريقة الاهتلاك الخطي بالنسبة لتثبيت ما فعليها الاستمرار في تطبيق هذه الطريقة طيلة المدة النفعية لهذا التثبيت.

- **مبدأ التكلفة التاريخية:**

يجب أن تقيد الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

- **مبدأ ثبات الميزانية الافتتاحية:**

حسب هذا المبدأ يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة دون إجراء أي تغييرات بينهما.

- **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:**

يجب أن تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

- **مبدأ الوحدة النقدية:**

لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يجب على الكيانات التي تدخل في مجال هذا القانون ان تعد الكشوف المالية سنويا على الاقل وتتمثل هذه الكشوف فيما يلي:[1]

- الميزانية :

تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية (سواء في الأصول او الخصوم).

- جدول حساب النتائج:

يلخص مختلف الاعباء والنواتج المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع يظهر النتيجة الصافية لسنة المالية بإجراء عملية الطرح.

- جدول تدفقات الخزينة:

يهدف الى تقديم قاعدة لمستعلمي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة، وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل تحليلا للحركات التي اثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الاموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

- ملحق الكشوف المالية :

يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، حيث انها وضعت بطريقة منظمة تستعمل حالات الى المعلومة الواردة في الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير رؤوس الاموال الخاصة.

[1] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، متيجة للطباعة، براقي–الجزائر، 2010، ص 16.

المبحث الثاني :النظام الجبائي الجزائري

تنشأ النظم الجبائية وفقا لمقومات ودعائم اقتصادية واجتماعية وسياسية، خاصة فتنمو وتتطور دوما وفقا المحيط الذي تنشأ فيه فتأثر فيه وتتأثر به هادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع، وهذا يكمن الاختلاف والنظم الجبائية وهيكلها في المجتمعات الاشتراكية عنها في المجتمعات الرأسمالية، من دولة إلى اخري حسب طبيعتها خصوصيتها فأصبح لكل دولة نظام جبائي خاص بها، وعلى غرار باقي دول العالم أصبح للجزائر نظام خاصا بها لا يختلف كثيرا عن باقي الانظمة.

المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي حسب التشريع الجزائري

كل التعاريف النظام الجبائي تراوحت بين مجالين او نطاقين هما :[1]

- المفهوم الضيق: " فهو يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع الى الربط والتحصيل كما يرى البعض أن النظام الضريبي تمثل في: "هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدورها الإطار الذي تعمل فيه أهداف المجتمع التى تصوغها مثله وظروفه المختلفة والتى تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب".
- المفهوم الواسع: "هو مجموعة العناصر الأيدولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تركبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في المجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع مختلف ".

المطلب الثاني: أهداف وخصائص النظام الجبائي

ينقسم هذا المطلب إلى عنصرين هما:

1- أهداف النظام الجبائي:

تسعى الدولة من خلال ممارسة السياسة الاقتصادية الى تحقيق الاهداف النهائية المتمثلة في النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل ومحاربة التضخم " استقرار الاسعار" وتوازن ميزان المدفوعات، المستعملة في ذلك العديد والتي من بينها السياسة الضريبية التي يبقى لها تحقيق بعض الاهداف العملياتية التي تساهم في تحقيق الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وطالما ان النظام الضريبي ماهو إلا الواجهة التطبيقية والعملية للسياسة الضريبية فان اهدافه هي الاهداف التي يرجى تحقيقها من وراء اتباع سياسة ضريبية معينة.[2]

[1] نصيرة بوعون يحياوي، **الضرائب الوطنية والدولية**، الصفحة الزرقاء، الجزائر، 2010، ص57.

[2] يوسف قاشى، **واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2015، ص28.

تتحمور بمجمل الاهداف التي يرجى تحقيقها من وراء السياسة الضريبية حول ما يلي:[1]

- تحسين النظام المحاسبي الجزائري وجعله يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تقديم صورة صادقة للقوائم المالية من خلال الشفافية في عرض المعلومات المالية؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها زمانيا ومكانيا على المستويين الوطني والدولي؛
- يسمح بمراقبة الحسابات من قبل المستخدمين حول مصداقيتها وشفافيتها؛
- تمكين المستثمرين من معلومات صحيحة موثوق بها؛
- يسمح بتسجيل كل معاملات المؤسسة بطريقة موثوقة بها تمكن من إعداد التصريحات الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد مستعملي القوائم المالية من فهم أحسن للمعلومات وتمكينهم من إتخاذ القرارات الصحيحة.

2- خصائص النظام الجبائي:

للنظام الضريبي الجزائري عدة خصائص نوجزها فيما يلي:[2]

2-1 ضعف الحصيلة الضريبية:

تتميز الحصيلة الضريبية في الدول المتخلفة بضآلتها مقارنة ببعض الدول المتقدمة فتبلغ في المتوسط 15% من الدخل الوطني وقد تقل عن ذلك وهذا راجع لبعض الأسباب نذكر منها:

- انخفاض الدخل والإنتاج وتدهور نصيب الفرد واقتراب دخول غالبية السكان من الحد الأدنى بمستوى المعيشة.
- محدودية القطاعات الصناعية وإن وجدت تخضع لسيطرة بعض الشركات الوطنية والأجنبية التي تنعدم في العديد من الدول بالإعفاءات خاصة الجزائر.

[1] سليم صوالح غربي محمد لعموري سلمى عمار، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] نصيرة بوعون يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص59.

2-2 **تتصف هذه النظم الضريبية بأنها غير متوازنة:**

سبب الاختلال في توازن هذه النظم هو وجود الضرائب غير المباشرة، والجزء الأكبر من هذه الضرائب يرتبط بالقطاع الخارجي، ويتصف كذلك بضآلة أهمية الضرائب المباشرة، **مثلا:** لو نظرنا إلى الضرائب على الاستهلاك التي تفرض في الداخل لوجدنا أنها تتخذ شكل الضرائب على الإنتاج حيث تفرض على عدد من السلع الجارية الاستعمال فكلما زاد التصنيع كلما زاد عائدها من هذه الضرائب.

المطلب الثالث: أنواع الانظمة المطبقة في الجزائر

1) النظام الحقيقي

- **تعريف النظام الحقيقي:**

يخضع لهذا النظام كبار المكلفين بالضريبة (النشاط الانتاجي، البيع بالجملة، نشاط التصدير والاستيراد والأشغال العمومية،...) من الأشخاص الطبيعية وكذا الأشخاص المعنوية، (الشركات بمختلف أنواعها) الذين يتجاوزون رقم أعمالهم 000 000 15 دج، حيث يرتكز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين بالضريبة بايداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في اجال معينة مع إحتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من صحة تلك التصريحات المكتتبة من طرف هؤلاء المكلفين وتعديله إذا بني على غش أو خطأ.[1]

وفي هذا النظام الطبيعي يجب على المكلفين أن يكتتبو على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة تصريحا خاضع عن مبلغ ربحهم الصافي للسنة المالية السابقة، عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الأول المفتوح الموالي.[2]

- **مجال تطبيق النظام الحقيقي:**

حسب المادة 17 و 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يحدد الربح الذي يدرج في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي وجوبا حسب نظام الربح الحقيقي ويتعين على المكلفين بهذه الضريبة التصريح بمبلغ ربحهم السنوي الصافي قبل 30 أفريل من كل سنة ومسك محاسبة نظامية حسب الشروط المنصوص عليها في القانون[3].

[1] عيسى سماعين، **تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**، مجلة القانون العقاري، العدد 14 (خاص)، 2021، ص 18.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية لسنة 2020، ص 10.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المواد 17 و 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري لسنة 2021، ص13.

وحسب المادة 148 من نفس القانون يخضع الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات وجوبا لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق وفق محاسبة تمسك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.[1]

- **التزاماته:**
- التصريح الشهري G50؛
- ميزانية BILAN؛
- حسابات اجتماعية BOAL ؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي وأقسامهاIRG؛
- الضريبة على الأرباح وأقسامهاIBS؛
- مسك السجلات المحاسبية.[2]

2) نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

أسست الضريبة الجزافية الوحيدة لتعوض كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني بالإضافة إلى الضريبة على أرباح الشركات، فهي تطبق على كلا الشخصيتين القانونيتين الطبيعية والمعنوية.[3]

2-1 الاشخاص الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة:

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبعيون والشركات المدنية ذات الطابع المهني التي تمارس نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيرادتها المهنية السنوية خمسة عشر مليون دينار 000 000 15 دج، ما عدا تلك التي إختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي، يستثنى من نظام الإخظاع الضريبي الحالي:

- أنشطة الترقية العقارية والتقسيم العقاري؛

[1] المادة 148 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري لسنة 2021، مرجع سابق ذكره، ص35.

[2] سهام كردودي، **تحليل التأثير الجبائي على الأنظمة الجبائية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد 3، 2012، ص 143.

[3] المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018، مرجع سابق ذكره، ص64.

- أنشطة إستيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛
- أنشطة شراء– إعادة البيع على حالها، الممارسات حسب شروط البيع بالجملة، طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 242 من هذا القانون؛
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛
- الانشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين؛
- الأشغال العمومية والري والبناء.[1]

2-2 **تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة ومعدلاتها:**

أ- تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة:

- يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين أن يكتتبوا بحلول 20 جانفي على الأكثر من السنة ن+1 تصريحا نهائيا يتضمن رقم أعمال محقق فعليا؛
- في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح المؤقت، فإن المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم بإكتتاب التصريح النهائي؛
- عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق عتبة خمسة عشر مليون دينار 000 000 15 دج، فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة؛
- أما المكلفين بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة، عند اختتام السنة الموالية لتلك التي تم فيها تجاوز الحد المذكور أعلاه، فيتم تحويلهم إلى نظام الربح الحقيقي؛
- يجب أن يبقى المكلفون بالضريبة المحولون إلى نظام الربح الحقيقي خاضعين لهذا الأخير مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق بعنوان السنة المالية اللاحقة.[2]

[1] المادة 14، المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] المادة 14، المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص، ص 8، 9.

ب-معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة:

يقع على المكلف بالضريبة حساب الضريبة الجزافية الوحيدة بمناسبة إعداد التصريح التقديري لرقم الأعمال أو التصريح النهائي لرقم الأعمال، وذلك بتطبيق المعدلات الجبائية التالية على رقم الأعمال الخاضع:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع بما فيها النشاط الحرفي؛
- 12%بالنسبة للأنشطة الأخرى (تقديم الخدمات وكذا أصحاب المهن الحرة).[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة الجزافية الوحيدة بمعدليها تحسب من رقم الأعمال المحقق من قبل المكلف أي أن الوعاء الجبائي الخاضع لهذه الضريبة يكمن في رقم الأعمال، وعلى أساسه يتم حساب الضريبة.[2]

2-3 ألية تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة:

يتم دفع الضريبة الجزافية الوحيدة التقديرية من طرف المكلف بالضريبة لدى قباضة الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط باعتماد طريقتين حسب إختيار المكلف بالضريبة:

- إما طريقة الدفع الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة قبل 30 جوان من كل سنة عند إكتتاب التصريح التقديري برقم الأعمال؛
- وإما طريقة الدفع بالتقسيط عن طريق سداد ثلاثة أقساط، يدفع القسط الاول بنسبة 50% من مبلغ الضريبة قبل 30 جوان، بينما يدفع القسط الثاني بنسبة 25% من مبلغ الضريبة بين الفاتح و 15 سبتمبر، في حين يدفع القسط الثالث والأخير بنسبة 25% من مبلغ الضريبة بين الفاتح و 15 ديسمبر من كل سنة. [3]

[1] عيسى سماعين، **جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبية**، متيجة للطباعة، الصفحات الزرقاء، براقي الجزائر، 2021، ص 50.

[2] لطفي شعباني، **جباية المؤسسة**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، ص52.

[3] عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره ، ص52.

المبحث الثالث: الضريبة على أرباح الشركات

إن النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات لم يفرق بين المؤسسات الاقتصادية والوطنية والخاصة وذلك بفرض الضريبة على أرباح الشركات لمجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف هذه المؤسسات.

المطلب الاول: تعريف الضريبة على ارباح الشركات

يعتبر إحداث الضريبة على ارباح الشركات (IBS) من بين الركائز الاساسية للإصلاح الجبائي لسنة 1992 من خلال الفصل بين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين بإخضاع كل فئة لضريبة خاصة بها ولتكريس هذا المسعى تم إحداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي : تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الارباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الاشخاص المعنوية....تسمى الضريبة على ارباح الشركات.[1]

- تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية؛
- تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس المحاسبة تمسك طبقا للقوانين، الأنظمة المعمول بها كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.[2]

[1] عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2] حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص71.

المطلب الثاني: معدل الضريبة على أرباح الشركات

تفرض على الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات المعدلات التالية:[1]

1- المعدل العادي:

طرأت على هذا المعدل العادي عدة تغييرات منذ سنة 1991 الى يومنا هذا، وذلك إثرا الإصلاحات الجبائية المتبعة من قبل السلطات الجزائرية، فكان هذا المعدل 42% في سنة 1992، ثم خفض إلى 38% سنة 1994، و بعدها عرف تخفيضا أخر سنة 1999 ليصبح 30%، وعرف النصف الثاني سنة 2006 تخفيضا كذلك ليصل المعدل نسبة 25% من خلال قانون المالية، وكان في حدود معدلين هما: 25% و 19% ابتداء من النصف الثاني لسنة 2008 بحيث تم تطبيق هذان المعدلان كما يلي:

- المعدل 19% لإنتاج السلع، وبالنسبة لأنشطة إنتاج مواد البناء، والاشغال العمومية، والانشطة السياحية بما في ذلك الوكالات السياحية؛
- المعدل 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدماتية، ماعدا النشاطات المنجمية والمحروقات؛

أما ابتداء من بداية سنة 2016، اصبح يطبق ثلاثة معدلات كما يلي:

- المعدل 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع ماعدا المنجمية منها والمحروقات؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والاشغال العمومية والري (المسجلة بهذه الصفة في السجل التجاري) والأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.
- المعدل 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

[1] شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص146.

2- المعدل المخفض:

وضع المشرع الجزائري المعدل المخفض بغرض تحفيز الشركات على إعادة استثمار أرباحها، وعليه تخضع له الأرباح المعاد استثمارها، فقد كانت نسبته 15% من سنة 1999 الى غاية 2006، ثم خفض الى 12.5% ابتداء من سنة 2007 وألغي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

ويجب على الاشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على ارباح الشركات الذين يمارسون العديد من الانشطة في نفس الوقت، أن يقوموا بمحاسبة منفصلة لهذه الانشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه، و تؤدي عدم احترام مسك محاسبة منفصلة لكل نشاط إلى تطبيق معدل 26% بصفة تلقائية .

3- المعدلات الخاصة:

نستخدم طريقة الاقتطاع من المصدر لتحصيل الضريبة على أرباح الشركات و تتمثل هذه المعادلات والأنشطة الخاضعة لها فيما يلي:

جدول رقم (1-1) : معدلات الإقتطاع من المصدر للضريبة على أرباح الشركات والأنشطة الخاضعة لها

معدل الخضوع %	الأنشطة الخاضعة
10	- مداخيل الديون و الودائع و الكفالات - المبالغ النقبوضة من شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري، غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا أو دنيا، تطيق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.
20	- الايرادات المحصلة في إطار عقد تسيير، يكتسي هذا التسديد طابعا تحريريا.
24	- المبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشئات مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات - المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي او تستعمل في الجزائر. - الحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج إما بموجب امتياز رخصة او صيغة منح امتياز ذلك.
40	- المداخيل الناتجة من سندات الصناديق غير الإسمية او لحاملها.

المصدر: المادة 150-1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2017.

المطلب الثالث: آلية تسديد الضريبة على أرباح الشركات

يتم دفع الضريبة على أرباح الشريكات عن طريق أداء ثلاثة (03) تسبيقات على الحساب (أقساط دورية) (Acomptes provisionnels) ورصيد للتصفية (solde de liquidation)، يقع عبء حسابها على الشريكات الخاضعة لهذه الضريبة دون إخطار مسبق وذلك باستعمال التصريح الشهري G50.

و تجدر الإشارة إلى ان مبلغ كل قسط يساوي 30% من الضريبة على أرباح الشركات لآخر دورة مغلقة، أما بالنسبة للشركات المنشأة حديثا، فإن مبلغ كل قسط يساوي إلى 30% من الضريبة المحسوبة من 5% من رأسمال الاجتماعي للشركة (رأسمال المحرر في حالة مساهمات مؤجلة)، و ذلك وفق الآجال الاتية:[1]

الجدول رقم (1-2): تواريخ دفع التسبيقات وكذا طريقة حساب مبالغها

رقم التسبيق	فترة دفع التسبيق/رصيد التصفية	طريقة الحساب
التسبيق الاول	من 02/20/ن إلى 03/20/ن(G50 فيفري)	30%من ضريبة السنة (ن-2)
التسبيق الثاني	من 20 /05/ن إلى06/20/ن (G50 ماي)	30%من ضريبة السنة (ن-1)
التسبيق الثالث	من 10/20/ن إلى 11/20/نG (50 أكتوبر)	30%من ضريبة السنة (ن-1)
رصيد التصفية	من 05/01/ن+1 إلى 05/20/ن+1 (G50أفريل)	مبلغ IBS-مجموع التسبيقات

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على المادة 2/356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[1] عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره، ص 271.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على النظام المحاسبي المالي الذي تتبعه المؤسسة في اعداد القوائم المالية بالإضافة إلى التعرف على النظام الجبائي ومختلف أنواعه التي تطبق في الجزئر.

فلكل نظام مميزات ومجال التطبيق وعلى المكلف الإلتزام به، وإتباعه لتحديد الوعاء الضريبي ومن ثم فرض الضريبة على النتيجة المتحصل عليها بإتباع القوانين الجبائية والمبادئ المحاسبية، فالضريبة على أرباح الشركات من بين أهم الضرائب التي تفرض على النتيجة الجبائية المحققة من طرف الأشخاص المعنويين.

الفصل الثاني:

الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

تمهيد:

تقوم المؤسسة بتسجيل عمليات الذمة المالية اليومية لها وفق قواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها في المجال المحاسبي نص عليها القانون، وذلك من أجل تحديد النتيجة المحاسبية التي يمكن أن تكون ربح أو خسارة بحيث تراعي في ذلك كل معايير الشفافية والموضوعية لتقديم صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية والنتيجة المحاسبية للمؤسسة، وهذا لأن إدارة الضرائب تعتمد على النتيجة المحاسبية بالدرجة الأولى لتحديد الربح الجبائي وفق القواعد الجبائية والنظام الجبائي المطبق من طرف المؤسسة، وفي فصلنا هذا سوف نتطرق إلى كيفية تحديد النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، ونعرض كذلك المعيار الدولي رقم 12 الضرائب على الدخل الذي يخص الضرائب المؤجلة والتي لها علاقة بدراستنا حول الإنتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية.

المبحث الأول: تحديد النتيجة المحاسبية

تعبر النتيجة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية عن ناتج العمليات التي قامت بها المؤسسة طول السنة المالية والمتعلقة بنشاط الفعلي للمؤسسة من أجل تحقيق هدف المؤسسة والمتمثل في الحصول على نتيجة مالية ايجابية تؤدي إلى مواصلة سيرورة نشاطها مستقبلا وأحيانا تكون هذه النتيجة سلبية بما يعكس خسارة المؤسسة في سنتها المالية.

المطلب الأول: مفهوم النتيجة المحاسبية

إن النتيجة المحاسبية مرهونة مباشرة بإنتاج المؤسسة ومبيعاتها حيث أنها مرتبطة بجملة من أعباء تتحملها المؤسسة خلال نشاطها مقابل حصولها على إيرادات.

1- تعرف النتيجة المحاسبية حسب المادة 28 من النظام المحاسبي المالي كما يلي:

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون هذا الفارق مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء او النواتج.[1]

2- تمثل النتيجة الصافية الفرق بين مجموع الايرادات ومجموع الاعباء للدورة المحاسبية، ويكون مطبقا لتغير الاموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء والإيرادات، كما يمكن الإشارة إلى انه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر الأعباء والايرادات للدورات السابقة، وتعتبر الايرادات والاعباء بالنسبة للدورات السابقة أخطاء وتعالج مباشرة من خلال الأموال الخاصة.[2]

وخلاصة عامة تعتبر النتيجة المحاسبية هي تلك النتيجة التي يتم تحديدها عن طريق مسك محاسبة منتظمة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، عن طريق إجراء الفرق بين الإيرادات (حسابات الصنف 07) والأعباء (حسابات الصنف 06) خلال دورة استغلالية واحدة، حيث يتم تحديدها إما عن طريق حساب النتائج (الايرادات والأعباء) أو عن طريق الميزانية التي تحتوي على التغيرات الحاصلة في عناصر الأصول والخصوم خلال الدورة.[3]

---

[1] المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن " تطبيق أحكام القانون 07-11، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، ص 14.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2016، ص 33.

[3] عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره، ص 209.

المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية

تعد الميزانية من أهم القوائم المالية المحاسبية التي تصدر في نهاية الدورة المحاسبية وهي قائمة تلخيصية التي من خلالها يتم تحديد الوضع المالي للمؤسسة، تبين ما لها من موجودات وممتلكات التي تسمى بالأصول، وما عليها من مطالب وموارد تسمى بالخصوم من قبل المالك أو الغير، كما تسمى أيضا بقائمة المركز المالي.

1- تعريف الميزانية

- قائمة تعكس وضعية الذمة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، كما تعرف كذلك بأنها بيان يظهر فيها عناصر الأصول والإلتزامات، وحقوق الملكية للمشرع في فترة معينة، تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين عادة تمثل السنة إلا في حالات استثنائية، يفرض النظام المحاسبي المالي حد أدنى من المعلومات لكي تكون الميزانية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية.[1]

- طبقا لنظام المحاسبي المالي فالميزانية "هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الاصول والخصوم، وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية، ان هذا التصنيف يختلف عن التصنيف الذي كان متبعا في المخطط المحاسبي لسنة 1975 حيث كانت الأصول تصنف تبعا لطبيعتها فنجد مجموعات الاستثمارات والمخزون والمدينين، بينما نجد أن الخصوم تضم كلا من الاموال الخاصة والدائنون، وهذا دون أي اعتبار لطول فترة استحقاق الذمم (الحقوق) او تسديد الديون (الالتزامات)" .[2]

2- مكونات الميزانية

تحتوي الميزانية على العناصر التالية:[3]

2-1 **الأصول:** تحتوي على

أ) **الأصول غير المتداولة:**

- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى؛

---

[1] شوريب بودور، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية**، موجهة لطلبة الماستر محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية، 2017، ص 106.

[2] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد (المخطط المحاسبي الجديد)**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 10.

[3] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص، ص 77، 78.

- القيم الثابتة المادية تضم الاراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم للتنازل؛
- القيم الثابتة الجارية؛
- الأصول المالية وتضم، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة، أصول ضريبية مؤجلة.

ب) الأصول المتداولة أو الجارية:

- المخزونات والحسابات الجارية؛
- الزبائن ومدينون اخرون؛
- مدينون أخرون؛
- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

2-2 الخصوم: تضم الخصوم العناصر التالية

أ) الأموال الخاصة:

- رأس المال المطلوب؛
- أس المال غير المطلوب؛
- الاحتياطات؛
- فرق إعادة التقييم؛
- الأموال الخاصة~محول من جديد؛
- نتيجة الدورة.

ب) الخصوم غير المتداولة:

- قروض وديون مالية؛
- التزام ضريبي مؤجل؛
- خصوم أخرى غير متداولة؛
- مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم الماثلة.

ج) **الخصوم المتداولة:**

- الموردين والحسابات الملحقة؛
- ضرائب؛
- ديون ودائنون آخرون؛
- حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

تقدم عناصر الميزانية وتقسم إلى مجموعتين بحيث يكون:

الأصول: أصول غير متداولة، أصول متداولة

الخصوم: الأموال الخاصة، الخصوم طويلة الأجل، الخصوم قصيرة الأجل

3- أنواع الميزانية

تبعا لتاريخ إعدادها تصنف الميزانيات إلى:[1]

- **الميزانية الافتتاحية:** وتظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة (بتاريخ أول جانفي) أو تاريخ تكوينها، إن الميزانية الإفتتاحية لدورة ا تطابق الميزانية الختامية للدور التي سبقته، ومن خصائص الميزانية الافتتاحية أنها غير إلزامية قانونا وأنها لا تظهر نتيجة الدورة.
- **الميزانية الختامية:** وتعد في نهاية السنة وتظهر نتيجة الدورة وهي إلزامية قانونا.

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

4- شكل الميزانية

الجدول رقم (2-1): ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في N/12/31

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N إمتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
207 20 (خارج 207) 21 و 22 (خارج 207) 23 265 26(خارج 265 و 269) 271 و 272 و 273 274 و 275 و 276	الأصول المثبتة (غير جارية) فارق بين الاقتناء(ou goodwill) التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية التثبيتات الجاري إنجازها تثبيتات مالية السندات موضوعة موضع المعادلة- المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى و الحسابات الدالة الملحقة سندات أخرى مثبتة فروض و الأصول المالية الأخرى غير جارية					
30 إلى 38 41(خارج 419) 409 مدين [42و 43 و 44(خارج 444 إلى 448) 45 و 46 و 486 و 489]	**الأصول الجارية** مخزونات و منتوجات قيد الصنع الحسابات الدائمة – الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون					

المصدر :الجريدة الرسمية العدد 25 ،19مارس 2009، ص 2.

الجدول رقم (2-2): ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة في: N/12/31

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	N	N-1 صافي
	رؤوس الأموال الخاصة			
101 و 108	**رأسمال الصادر (أو حساب المستغل)**			
109	**رأسمال غير المطلوب**			
104 و 105	**العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)**			
	فارق إعادة التقييم			
	فارق المعادلة (1)			
106	**النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) (1)**			
107	**رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد**			
12	**حصة الشركة المدمجة (1)**			
11	**حصة ذوي الأقلية (1)**			
	مجموع (1)			
	القروض و الديون و المالية			
16 و 17	**الضرائب (مؤجلة و المرصود لها)**			
134 و 155	**الديون الأخرى غير جارية**			
229	**المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا**			
15 (خارج 155) 131 و 132	**مجموع الخصوم الغير جارية (2)**			
	الخصوم الجارية			
40 (خارج 409)	**الموردون و الحسابات الملحقة**			
419 و 509 دائن [42 و 43 و 44(خارج444 إلى 447) 45 و 46 و 48]	**الضرائب**			
	الديون الأخرى			
519 و غيرها من الديون	**خزينة الخصوم**			
51 و 52	**مجموع الخصوم الجارية (3)**			
	المجموع العام للخصوم			

المصدر :الجريدة الرسمية العدد 25 ،19مارس 2009، ص 29.

5- تحديد النتيجة المحاسبية

إن تحديد نتيجة المؤسسة يكون بطريقتين، الاولى من خلال الميزانية والثانية من خلال جدول حسابات النتائج وعليه يمكن تعريف النتيجة المحاسبية على أنها:[1]

- الفرق بين موارد المؤسسة (الخصوم) و استخداماتها (الأصول)؛
- كما تعتبر صافي الربح او الخسارة بعد خصم جميع اعباء الدورة من ايراداتها .

5-1 تحديد النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية :

في بداية السنة حيث أن المؤسسة لم تبدأ نشاطها الانتاجي أو التجاري، فإن الميزانية الافتتاحية لا تظهر أية نتيجة وتكون المعادلة متساوية بين جانب الاصول و جانب الخصوم.

مجموع الاصول = مجموع الخصوم

أما في نهاية الدورة ومن خلال الميزانية الختامية يمكن التميز بين حالتين:

النتيجة موجبة (ربح): تكون هذه الحالة عندما يكون مجموع الاصول **أكبر** من مجموع الخصوم، فالمعادلة تأخذ الشكل التالي:

مجموع الاصول = مجموع الخصوم + نتيجة الدورة (ربح)

لقد نص النظام المحاسبي المالي في هذه الحالة على تسجيل النتيجة في جانب الخصوم وبإشارة موجة، كما يمكن تبرير تسجيل الربح في جانب الخصوم كما يلي:

- في حالة الربح يكون جانب الاصول أكبر من جانب الخصوم، ولتحقيق التوازن بينهما نضيف النتيجة (ربح) إلى جانب الخصوم.
- يعتبر الربح من مصادر التمويل، مثله مثل الأموال الخاصة.
- يمكن اعتبار الربح القابل للتوزيع دينا في ذمة المؤسسة لصالح الشركاء، والمساهمين، حيث يقررون إما سحبه، وإما تركه لتدعيم المركز المالي.

[1] عمار قدوري والعربي بن عواق، **المعالجة الجبائية للنتيجة المحاسبية بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي**، مجلة دراسات جبائية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 12، جوان 2018، ص، ص 69، 70.

النتيجة سالبة (خسارة): في هذه الحالة فإن مجموع الاصول يكون **أقل** من مجموع الخصوم، أي ان ممتلكات المؤسسة اكبر من التزاماتها نحو الشركاء، المساهمين ونحو الغير. وتأخذ معادلة الميزانية في هذه الحالة الشكل التالي:

مجموع الاصول + نتيجة الدورة (خسارة) = مجموع الخصوم

او

مجموع الأصول = مجموع الخصوم – نتيجة الدورة (خسارة)

يقترح النظام المحاسبي المالي في هذه الحالة تسجيل النتيجة (خسارة) في جانب الخصوم بإشارة سالبة.

المطلب الثالث: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال جدول حساب النتائج

من خلال النظام المحاسبي المالي يمكن للمؤسسة تقديم حساب النتائج، وذلك من خلال تصنيف حسابات التسيير إما حسب الوظائف أو ترتب حسب طبيعتها، وذلك من اجل الوصول للنتيجة.

1- تعريف جدول حساب النتائج

- هو جدول بياني ملخص للأعباء والإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يؤخذ

بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح او خسارة) ويعطي جدول حساب النتائج صورة أكثر حيوية من المؤسسة حيث تقيس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية وتبين ما إذا كانت نتيجة هذ الأداء ربح أو خسارة.[1]

- إن المفهوم المحاسبي لجدول حسابات النتائج هو يمثل الفرق بين الإيراد المتحقق للمؤسسة خلال الفترة والمصروفات التي تكبدها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الدخل.[2]

2-أنواع جدول حساب النتائج

هناك طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب وملاءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، ولكل منهما مراحل للوصول الى النتيجة الصافية وتكون كالآتي:[3]

2-1 حساب النتائج حسب الطبيعة:

إنتاج السنة المالية ويدخل في حسابه أربعة حسابات(حسابات الانتاج) وهي:

ح/70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة من المنتوجات.

ح/72: الانتاج المخزن او المنتقص من المخزون، اي أن هذا الحساب يمكن ان يكون موجبا او سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة او النقصان.

ح/73: الانتاج المثبت، او إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة.

ح/74: إعانات الاستغلال.

[1] سمية قميحة، **الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، السنة الجامعية 2021، ص 44.

[2] صالح حواس، **المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF**، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر، الجزائر، ص 215.

[3] سمية قميحة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 44، 46.

و مما سبق فإن:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة + الانتاج المخزن او المنتقص من المخزون + الانتاج المثبت + إعانات الاستغلال

إنتاج السنة المالية = ح/70+ح/72+ح/73+ح/74

استهلاك السنة المالية: ويدخل في حسابه ثلاث حسابات هي:

ح/60: المشتريات المستهلكة.
ح/61: الخدمات الخارجية، أي الخدمات المستلمة من الغير.
ح/62: الاستهلاكات الخارجية الاخرى.

ومما سبق فإن:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الاخرى

استهلاك السنة المالية = ح/60+ح/61+ح/62

القيمة المضافة للإستغلال: وهي عبارة عن الفرق بين انتاج والاستهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للإستغلال = انتاج السنة المالية – استهلاك السنةالمالية

قيمة المضافة للإستغلال = ح/70 +ح/72+ ح/73+ح/74 – (ح/60+ح/61+ح/62)

إجمالي فائض الإستغلال: عرف على انه الموارد التي تحصلها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال.

القيمة المضافة للإستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – ح/63 – ح/64

النتيجة العملياتية: هي مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وانتاجية مضافا إليها النشاطات العملياتية.

يعبر عنها بأنها فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الاخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + ح/75– ح/65–ح/68+ح/78

النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة، حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والاعباء المالية:

النتيجة المالية = ح/76 – ح/66

النتيجة العادية قبل الضرائب: هي نتيجة الانشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة دون خصم الضرائب أي هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وهي النتيجة الصافية وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – ح(695 و 698) – ح(692 و 693)

ملاحظة : معدل الضرائب هو 19% في المؤسسات الصناعية، و20 % في المؤسسات التجارية

النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين حـ /77عناصر غير عادية (المنتجات) وحـ/ 67 عناصر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال.

النتيجة غير العادية = ح/77 – ح/67

صافي نتيجة السنة المالية: هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

جدول رقم (2-3): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	N	N-1
رقم الأعمال تغير المخزون تامنتجات المصنعة و منتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الستغلال		
1- إنتاج السنة المالية		
مشتريات مستهلكة خدمات خارجية		
2- استهلاك السنة المالية		
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)		
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم المدفوعة و المشابهة		
4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال		
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		
5- النتيجة العملياتية		
المنتوجات المالية الأعباء المالية		
6- النتيجة المالية		
7- مجموع الأعباء الأنشطة الأخرى		
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
العناصر الغير العادية – منتجات العناصر الغير العادية – أعباء		
9- النتيجة الغير العادية		
10-صافي نتية السنة المالية		
11-صافي نتيجة المجموع المجمع		

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 30.

2-2 حساب النتائج حسب الوظيفة

يتم إعداد هذا النوع من حساب النتائج بالأخص في المؤسسات الصناعية بهدف حساب التكاليف وسعر التكلفة للمنتجات وتحديد أسعار بيعها بدقة من خلال متابعة تطور التكاليف، وسنتطرق فيما يلي إلى مراحل تحديد النتيجة الصافية المحاسبية[1]:

هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات وذلك حسب العلاقة التالية:

هامش الربح الاجمالي= رقم الاعمال – كلفة المبيعات

النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي+ المنتجات العملياتية الاخرى – النكاليف التجارية – الأعباء الإدارية – الأعباء الأخرى العملياتية

النتيجة العادية قبل الضريبة= النتيجة العملياتية– مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء الاخرى العملياتية

[1] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **المحدد القواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المتضمن للنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية رقم 19، ص، ص 24، 25.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وتمثل الفرق بين النتيجة العادية قبل الضريبة ومجموع الضرائب الواجبة على النتائج العادية المؤجلة ويتم الحصول عليها كما يلي:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب واجبة دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الاعباء الغير عادية + المنتجات الغير عادية

الجدول رقم(2-4): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	N	N-1
رقم الأعمال		
تكلفة المبيعات		
1-هامش الربح الإجمالي		
المنتجات العملياتية الأخرى		
التكاليف التجارية		
الأعباء الإدارية		
أعباء أخرى عملياتية		
2-النتيجة العملياتية		
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة		
(مصاريف المستخدمين للمخصصات والإهتلاكات)		
المنتجات المالية		
الأعباء المالية		
3-النتيجة العادية قبل الضريبة		
الضرائب الواجبة على النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
الأعباء الغير عادية		
المنتجات الغير عادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 31.

المبحث الثاني: تحديد النتيجة الجبائية

تعتمد جباية المؤسسات على المعطيات المحاسبية، حيث يتم تحديد النتيجة الجبائية على أساس النتيجة المحاسبية التي حققتها المؤسسة خالل السنة المالية، ويعتبر الهدف الرئيسي من حساب النتيجة الجبائية هو تعديل النتيجة المحاسبية وفق ما نص عليه القانون حتى تتوافق مع النتيجة الجبائية وذلك بإجراء بعض التعديلات اللازمة.

المطلب الأول: مفهوم النتيجة الجبائية

- حسب قانون الضرائب المباشرة من المادة 140: "النتيجة الجبائية أو الربح الخاضع للضريبة، هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول، أثناء الإستغلال أو في نهايته".[1]
- فالربح الجبائي هو عبارة عن ربح محاسبي ولكن بعد تعديله وتصحيحه وفقا لقواعد القانون الجبائي ويتم ذلك خارج إطار المحاسبة من خلال الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية، فالنتيجة الجبائية تساوي النتيجة المحاسبية مضافا إليها الأعباء غير قابلة للخصم ومخصوما منها الايرادات غير خاضعة للضريبة والخسائر المتكبدة خلال الدورات السابقة، ويمكن إيضاح رقم ذلك وفق العلاقة التالية:[2]

[1] المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021، مرجع سابق ذكره، ص32.

[2] عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره، جوان 2019.

الشكل رقم (2-1): تحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية

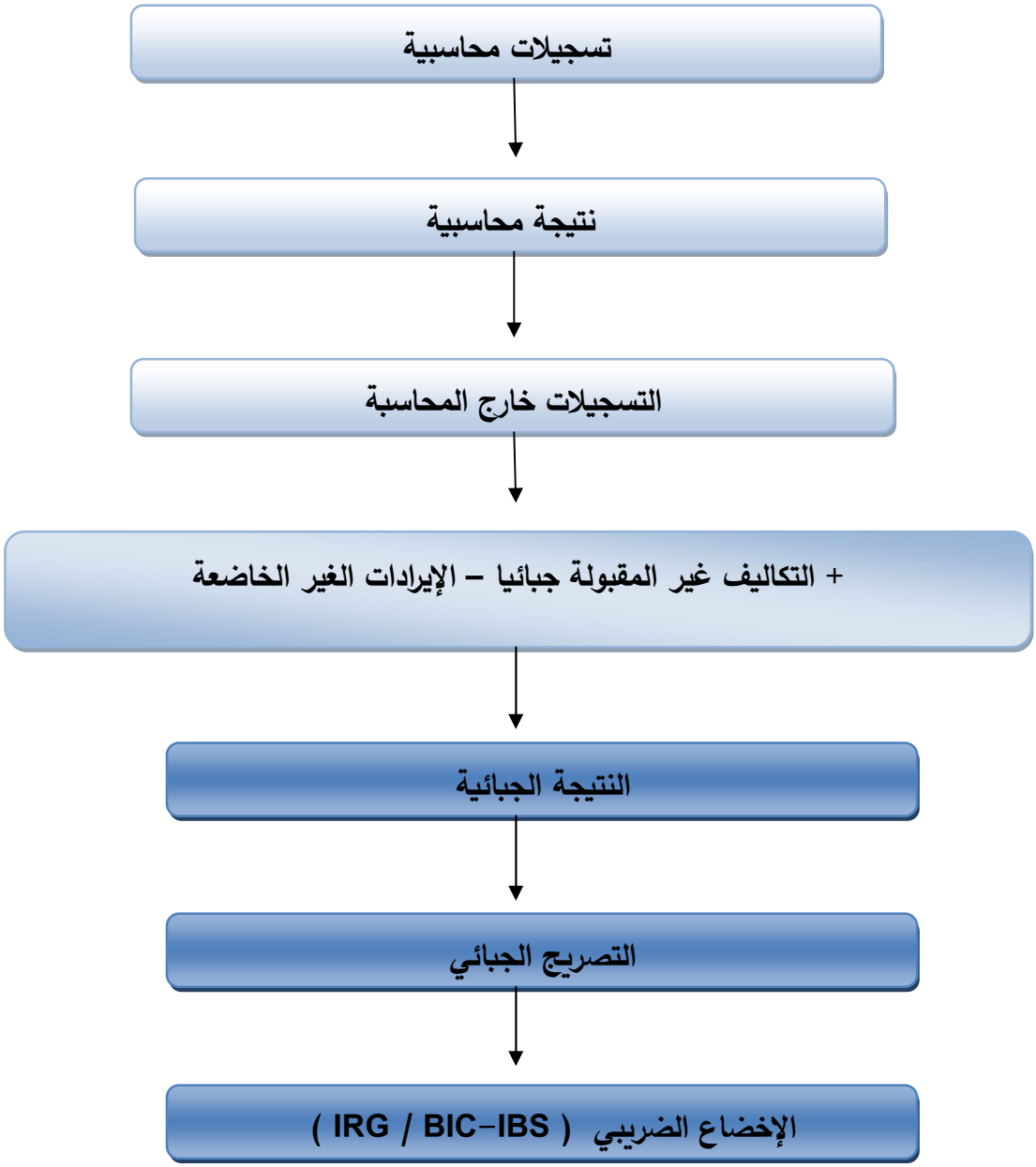

المصدر: عبدلي الحاج طه وجوادي اسماعيل، **الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2018، ص 20.

المطلب الثاني: العناصر المكونة للنتيجة الجبائية وطرق معالجتها

تتشكل النتيجة الجبائية من النتيجة المحاسبية الصافية مضاف إليها بعض الأعباء المدمجة (الإستردادات) مطروح منها بعض الأعباء (التخفيضات) ناقص العجز المالي (الخسارة)، ومن خلال هذا المطلب تطرقنا إلى العناصر المكونة للنتيجة الجبائية وطرق معالجتها.

العناصر المكونة للنتيجة الجبائية:

1-الإستردادات:

في العناصر التي لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي الصافي، وهذا حسب ما ينص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مواد واضحة منه، والمصاريف التي تقوم المؤسسة بالاستفادة منها في تخفيض الربح المحاسبي، تلعب دورا كبيرا ومهما في تحديد النتيجة الجبائية، وهي كما يلي:[1]

1-1 تكاليف العقارات غير المخصصة مباشرة للاستغلال: لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي الصافي مختلف التكاليف والأعباء وأجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للاستغلال.

2-1 حصص الهدايا الإشهارية والإشهار المالي والكفالة والرعاية غير القابلة للخصم:

الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع إشهاري مالم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 500 دج والاعانات والتبرعات، ما عدا تلك الممنوحة نقدا أوعينا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، مالم تتجاوز مبلغا سنويا قدره مليونا دينار000 000 2 دج، غير أنه يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، من أجل تحديد الربح الجباني، شريطة إثباتها في حدود نسبة % 10 من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين أو الطبعيين وفي حد أقصاه ثلاثون مليون دينار 000 000 30 دج.

3-1 مصاريف الإستقبال غير القابلة للخصم: مصاريف حفلات الإستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة.[2]

[1] إيمان يخلف، **نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد02، 2017، ص 309 .

[2] المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021، مرجع سابق ذكره، ص39.

1-4 الضرائب والرسوم غير القابلة للخصم: كالضرائب الناتجة من التحقيق الجبائي، حيث تقوم الإدارة الضريبية من خلال الورد الفرد Role individuelle بتلخيص التصحيحات الضريبية التي توصلت إليها من التحقيق، والتي على المؤسسة أن تدفعها إلى مصلحة الضرائب، وهي تعبر عن مخالفتها لمسك محاسبة نظامية أو عدم مراعاة أحكام القانون الجبائي أو الاثنين معا.[1]

1-5 المؤونات الغير قابلة للخصم: تتمثل في الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبنية بوضوح، والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية؛

1-6 الإهتلاكات الغير قابلة للخصم: الإهتلاكات الحقيقية التي تمت فعلا في حدود تلك الإهتلاكات المقبولة عادة حسب الاستعمالات في كل نوع من أنواع الصناعة أو التجارة أو الاستغلال المنصوص عليها عن طريق التنظيم وطبقا لأحكام المادة 174، يمكن معاينة العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا تتجاوز مبلغ 30 000 دج خارج الرسم كأعباء قابلة للخصم للسنة المالية المتصلة بها، تسجل الأملاك المقتناة بصورة مجانية في الأصول بالنسبة لقيمتها النقدية غير أن قاعدة حساب الأقساط السنوية للاهتلاك المالي القابلة للخصم تحدد فيما يخص السيارات السياحية بقيمة شراء موحدة قدرها 1 000 000 دج، كما أن سقف 1 000 000 دج لا يطبق إذا كانت السيارات السياحية تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة.[2]

1-7 **مصاريف البحث والتطوير الغير قابلة للخصم:** تخصم من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة إلى غاية عشرة بالمائة 10 % من مبلغ هذا الدخل أو الربح، في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار 100 000 000 دج النفقات المصروفة في إطار بحث التطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث، يجب التصريح بالمبالغ المعاد استثمارها للإدارة الجبائية وكذلك إلى الهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي، تحدد أنشطة بحث التطوير في المؤسسة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالبحث العلمي.[3]

1-8 الضريبة على أرباح الشركات IBS: الضرائب الواقعة على كاهل المؤسسة والمحصلة خلال السنة المالية باستثناء الضريبة على أرباح الشركات، إذا منحت فيما بعد تخفيضات في هذه الضرائب فإن مبلغها يدخل ضمن إيرادات السنة المالية التي تم خلالها إشعار المؤسسة بدفعها؛

1-9 خسائر القيمة غير القابلة للخصم: تعتبر خسائر القيم على التثبيتات المعاد تقييمها بالقيمة العادلة غير قابلة للخصم، وبالتالي يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة؛

---

[1] ايمان يخلف، ، مرجع سابق ذكره، ص 310.

[2] المادة141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021، مرجع سابق ذكره، ص33.

[3] المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021، مرجع سابق ذكره، ص40.

1-10 الغرامات والعقوبات غير القابلة للخصم: لا يقبل الخصم من الربح الخاضع للضريبة الغرامات والعقوبات والمصادرات أيا كانت طبيعتها والتي تتحملها المؤسسة من جراء مخالفتها للقوانين (ق.ض.م.ر.م، 141-6)، مثل الغرامات الجبائية والغرامات المدفوعة لصندوق الضمان الإجتماعي عن التصريحات المتأخرة (guide du Vérificateur de Comptabilité , 2001, 109)؛

1-11 إستردادات أخرى غير قابلة للخصم: وتتمثل في كل العناصر غير القابلة للخصم والتي لم تذكر سابقا كإعادة دمج فوائد القروض غير المتعلقة بنشاط المؤسسة والتي تم خصمها في الربح الخاضع للضريبة.[1]

2- **الخصومات:**

وتتمثل في الإيرادات التي لا يمكن اعتبارها ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة، والتي يجب خصمها من الربح الخاضع للضريبة، ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- **فائض القيمة الناتج عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة:** يحدد مبلغ فوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر أصول مثبتة في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي أو فلاحي، أو في إطار ممارسة نشاط مهني يربط بالربح الخاضع للضريبة، حسب طبيعة فوائض القيم، كما هي مدينة في المادة السابقة، إذا تعلق الأمر بفوائض قيم قصيرة الأمد، بحسب مبلغها في حدود 70% من الربح الخاضع للضريبة وإذا تعلق الأمر بفوائض قيم طويلة الأمد يحسب مبلغها في حدود 35% من الربح الخاضع للضريبة.
- لاتدخل فوائض القيم الناتجة عن التنازل أثناء إستغلال عناصر الأصول المثبتة، ضمن الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للسنة المالية التي تحققت فيها، إن التزم المكلف بالضريبة بأن يعيد إستثمار مبلغ يساوي مبلغ فوائض هذه القيم في شكل تثبيتات في مؤسسته قبل قضاء أجل ثلاث (3) سنوات، إبتداء من إختتام هذه السنة المالية مع إضافته إلى سعر تكلفة عناصر الأصول المتنازل عنها، يجب أن يرفق هذا الإلتزام بإعادة الاستثمار بالتصريح بنتائج السنة المالية التي تحققت فيها فوائض القيم؛
- إذا تمت إعادة الاستثمار في الأجل المنصوص عليه أعلاه، تعتبر فوائض القيم المخصومة من الربح الخاضع للضريبة، مخصصة للإهتلاك المالي للتثبيتات الجديدة وتخصم من سعر التكلفة، من أجل حساب الإهتلاكات المالية وفوائض القيم المحققة لاحقا، وفي حالة العكس تنقل فوائض القيم إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية التي إنقضى فيها الأجل المذكور أعلاه؛

[1] ايمان يخلف، ، مرجع سابق ذكره، ص، ص 310، 311.

[2] المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة سنة 2021، مرجع سابق ذكره، ص40.

- لا تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة فوائض القيم المذكورة أعلاه والمحققة بين شركات من نفس التجمع كما هو محدد في المادة 138 مكرر (4)؛
- لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المستأجر للمقرض المؤجر في إطار عقد القرض الإيجاري من نوع ليزباك (lease –back) ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.

2- **العجز المالي السابق:**

- تسمح إدارة الضرائب بخصم خسائر السنوات السابقة من الربح الخاضع للضريبة إذا تحققت الشروط التالية:

يجب تبرير الخسارة محاسبيا وذلك طبقا لإجراءات المحاسبية المعمول بها في وثائق ملحقة مع التصريح المقدم إلى إدارة الضرائب.[1]

- في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن هذا العجز يعتبر عبء يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز، فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية.[2]

[1] سامية سعيدون ووئام لونيس، **الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة لونيسي علي البليدة، السنة الجامعية 2021، ص 54.

[2] المادة 147، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2021، مرجع سابق ذكره، ص 35.

الجدول رقم (2-5): جدول تحديد النتيجة الجبائية وفقا للجدول رقم 09 من الاقرار الضريبي

النتيجة المحاسبية الصافية للسنة (حسابات النتائج)		**ربح**	
		خسارة	
الاسترادات			
أعباء العقارات غير مخصصة مباشرة للاستغلال			
حصص الهدايا الإشهارية غير قابلة للخصم			
حصص الإشهار المالية والرعاية الخاصة غير قابلة للخصم			
مصاريف الاستقبال غير قابلة للخصم			
الاشتراكات والهبات غيرقابلة للخصم			
الضرائب والرسوم غير قابلة للخصم			
مؤونات غير قابلة للخصم			
الاهتلاكات غير قابلة للخصم			
مصاريف البحث والتطوير غير قابلة للخصم			
الاهتلاكات غير قابلة للخصم المتعلقة بعمليات عقود القرض الايجاري (ملك المستأجر)			
الإيجارات خارج النتيجة المالية(القرض المؤجر)			
الضريبة على أرباح الشركات	الضرائب المستحقة على النتيجة		
	الضرائب المؤجلة (التغيرات)		
خسائر القيمة غير القابلة للخصم			
غرامات وعقوبات			
الاستردادات الأخرى			
مجموع الاستردادات			
الخصومات			
فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة المعاد استثمارها			
حواصل وفوائض القيمة المتأتية من التنازل على الأسهم والأوراق المماثلة			
المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو تلك المعفاة صراحة			
الاهتلاكات المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي			
الايجارات خارج الأعباء المالية			
الاهتلاكات التكميلية			
التخفيضات الأخرى			
مجموع التخفيضات			
الخسائر السابقة القابلة للخصم			
خسارة سنة 2018			
خسارة سنة2019			
خسارة سنة 2020			
خسارة سنة2021			
مجموع الخسائر القابلة للخصم			
النتيجة الجبائية		**ربح**	
		خسارة	

المصدر: موقع وزارة المالية، نموذج الإقرار الضريبي.

https://www.mfdgi.gov.dz/images/imprimes/liasse_fiscale_fr_V2.0.pdf

المعالجة الجبائية لعناصر النتيجة الجبائية:

1- المعالجة الجبائية لعناصر الإستردادات

ترفض الإدارة الجبائية بعض الأعباء والتكاليف وتتكون أساسا من الاعباء الاتية:

- أعباء العقارات الغير مخصصة مباشرة للاستغلال:

تعتبر تكاليف إيجار العقارات غير مخصصة للاستغلال ومصاريف الصيانة المتعلقة بها من الأعباء الغير قابلة للخصم ويجب دمجها في الربح الخاضع للضريبة.[1]

- حصص الهدايا الإشهارية غير قابلة للخصم:

حدد خصم هذا العبئ في حدود 500 دج للوحدة وما تعدى هذا السقف يتم اعادة دمجه للربح الحاضع للضريبة عن طريق ضرب المبلغ الزائد عن السقف في عدد الوحدات، وحدد السقف المسموح بخصمه فيما بالاشتراكات والهبات والتبرعات الممنوحة نقدا أو عينا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الانساني في حدود 1 000 000 دج سنويا وما تجاوز هذا المبلغ يعاد دمجه في الربح الخاضع للضريبة؛

- لا تخصم أيضا الأعباء التي تستوفي شروط الخصم والتي تم تسديدها نقدا عندما يفوق مبلغ الفاتورة 300 000 دج مع احتساب كل الرسوم.[2]

- مصاريف حفلات الإستقبال الغير القابلة للخصم:

لا تكون قابلة للخصم مصاريف الإستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة الغير مثبتة قانونا بوثائق ثبوتية باستثناء المبالغ الملتزمة بها والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة؛

- حصص الإشهار المالي والكفالة والرعاية الغير قابلة للخصم:

حدد السقف المسموح به لخصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب في حدود 10 % من رقم الأعمال للسنة المالية كحد أقصى 30 000 000 دج وحتى إذا أنفقت المؤسسة أكثر من 30 000 000 دج ولكن لا يتعدى 10 % من رقم الأعمال، ونفس الشيء أيضا بالنسبة للنشاطات ذات الطابع الثقافي مثل ترميم التحف الأثرية والمجموعات المتحفية وحفضها.[3]

- تخصم أيضا مبالغ نفقات التسيير المترتبة عن عمليات البحث العلمي أو التقني من أرباح السنة أو السنة المالية التي تم فيها إنفاق هذه المصاريف وذلك من أجل تحديد الضريبة، بالإضافة إلى مصاريف البحث والتطوير فإن السقف المحدد لها هو 10 % من مبلغ الدخل أو الربح كحد أقصى هو 100 000 000 دج قابل للخصم.[4]

---

[1] المادة 169 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2018، ص 44.

[2] المادة رقم 17-11 المتضمن لقانون المالية 2018، ص 7.

[3] المادة 169 الفقرة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018، ص 44.

[4] المادتين 170-171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018، ص 44.

- المؤونات والإهتلاكات الغير القابلة للخصم:

تعتبر المؤونات الغير مستوفية للشروط الموضوعية و الشكلية المنصوص عليها جبائيا غير قابلة للخصم، أيضا الإهتلاكات المخصومة التي لا تستجيب للشروط الموضوعية والشكلية المنصوص عنها جبائيا يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة، أما بالنسبة للإهتلاكات السيارات السياحية فإن الإهتلاك يحسب على أساس قيمة الإقتناء المقدرة بسقف قدره 000 000 1 دج قابل للخصم وما زاد عن ذلك غير قابل للخصم إلا إذا كانت السيارة السياحية تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة.[1]

- وحسب المادة 168 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لا يخصم من الربح الخاضع للضريبة الأجر الممنوح للزوج مستغل مؤسسة فردية أو زوج أو شريك أو أي زوج حائز على أسهم في شركة، لقاء مشاركته الفعلية و الفردية في ممارسة المهنة، إلا في حدود الأجر الممنوح لعون له نفس التأهيل المهني أو يشتغل نفس منصب العمل، مع مراعاة دفع الإشتراكات الخاصة بالمنح العائلية والإقتطاعات الإجتماعية الأخرى المعمول بها. [2]

[1] المادة 141 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2018، ص 36.

[2] المادة 168 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2018، ص 43.

2- المعالجة الجبائية للأعباء المخفضة (التخفيضات)

هي كل الأعباء التي تقوم مصلحة الضرائب بتخفيضها من الربح الخاضع للضريبة متمثلة في:

2-1 فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة

يحدد مبلغ فوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر أصول مثبتة في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي أو فلاحي، أو في إطار ممارسة نشاط مهني يربط بالربح الخاضع للضريبة، حسب طبيعة فوائض القيم، كما هي مبينة في المادة السابقة:

- إذا تعلق الأمر بفوائض قيم قصيرة الأمد، يحسب مبلغها في حدود 70% من الربح الخاضع للضريبة؛
- إذا تعلق الأمر بفوائض قيم طويلة الأمد يحسب مبلغها في حدود 35% من الربح الخاضع للضريبة؛

خلافا لأحكام المادة 14-1، لا تدخل فوائض القيم الناتجة عن التنازل أثناء استغلال عناصر الأصول المثبتة ضمن الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للسنة المالية التي تحققت فيها، إن التزام المكلف بالضريبة بأن يعيد استثمار مبلغ يساوي مبلغ فوائض هذه القيم في شكل تثبيتات في مؤسسته قبل انقضاء أجل (3) سنوات، ابتداء من اختتام هذه السنة المالية، مع إضافته إلى سعر تكلفة عناصر الأصول المتنازل عنها، يجب أن يرفق هذا الالتزام بإعادة الاستثمار بالتصريح بنتائج السنة المالية التي تحققت فيها فوائض القيم، إذا تمت إعادة الاستثمار في الأجل المنصوص عليه أعلاه، تعتبر فوائض القيم المخصومة من الربح الخاضع للضريبة، مخصصة للاهتلاك المالي للتثبيتات الجديدة وتخصم من سعر التكلفة، من أجل حساب الاهتلاكات المالية وفوائض القيم المحققة لاحقا، وفي حالة العكس، تنقل فوائض القيم إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية التي انقضي فيها الأجل المذكور أعلاه.

- لا تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة فوائض القيم المذكورة أعلاه والمحققة بين شركات من نفس التجمع كما هو محدد2 في المادة 138 مكرر؛
- لا تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة، فوائض القيمة المحققة من طرف البنوك والمؤسسات المالية عند التنازل عن عنصر من الأصول في إطار عقود التمويل في صيغتي " المرابحة" و" الإجارة المنتهية بالتمليك".[1]

[1] الفقرات 1-2-3-6 من المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022، مرجع سبق ذكره، ص، ص53، 54.

2-2 فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة وكذا حواصل الأسهم وحصص المسعرة في البورصةO.P.C.V.Mهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

لا تعتبر من الإيرادات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة خمس سنوات ابتداء من 01/01/2009، كل من نواتج وفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات، والالتزامات والسندات والأوراق المماثلة لها للخزينة المسجلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق منظمة المسجلة في تسعيرة البورصة، وكذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية في القيم المنقولة؛

2-3 المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو المعفاة من ذلك

لا تحسب في تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو المعفاة من ذلك لأنه سبق لها أن خضعت للضريبة.[1]

2-4 الإهتلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الإيجاري (المؤجر)

ويستمر المقرض المستأجر الذي هو المالك الاقتصادي للملك بمفهوم المقاييس الجديدة للمحاسبة في اهتلاك حق قابلية خصم الربح الخاضع للضريبة المطبق على الايجارات المسددة الى القرض المؤجر ممارس الإهتلاك إلى غاية نهاية الاستحقاقات المذكورة.[2]

2-5 الإيجارات خارج النتيجة المالية (ملك المستأجر)

وعليه يستمر بصورة استثنائية، وفي إطار عمليات القرض الإيجاري، في اعتبار المقرض المؤجر، من الناحية الجبائية يتوفر على الملكية القانونية للملك المستأجر ويكون بهذه الصفة صاحب الحق في ممارسة امتلاك هذا الملك .[3]

[1] ايمان يخلف، ، مرجع سابق ذكره، ص312.

[2] الفقرة 135-1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 19، 25 مارس 2009، الجزائر، ص19.

[3] الفقرة 135-1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 19، 25 مارس 2009، الجزائر، ص19.

2-6 تكملة الاهتلاكات

وهو اهتلاك مكمل للاهتلاك المطبق على التثبيتات، والذي ينتج عادة عن عدم العلم بالتعديلات المستمرة للنظام الضريبي أو السهو أو الخطأ، والذي يؤدي إلى حساب اهتلاك إضافي وخصمه من الربح الخاضع للضريبة كحساب الاهتلاك على أساس قيمة الشراء خارج الرسم بدلا من حسابه على أساس الشراء بكل الرسوم للتثبيت الخاضع للرسم على القيمة المضافة؛

2-7 خصومات أخرى

تتمثل في كل التخفيضات الغير مذكورة سابقا، كالإيرادات التي أدرجت في الربح الخاضع للضريبة وهي في الأصل معفية قانونا، أو أعباء قابلة للخصم جبائيا ولم تسجل عن طريق الخطأ.[1]

3- العجز السابق القابل للخصم:

تسمح إدارة الضرائب بخصم خسائر السنولت السابقة من الربح الخاضع للضريبة إذا تحققت الشروط التالية:

- بحيث يكون تبرير الخسارة محاسبيا وفقا لإجراءات المحاسبة المعمول بها في وثائق ملحقة مع التصريح المقدم لإدارة الضرائب؛
- يجب ترحيل العجز الأول في الأول، حيث لا يجب أن يكون العجز مركب من عجز لعدة سنوات؛
- إن الخسائر تخصم في فترة لا تتجاوز عجز أربع سنوات.[2]

وحسب نص المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

في حالة تسجيل عجر في سنة مالية معينة، فإن هذا العجز يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلالها، وإذا كان هذا الربح غير كافي لتخفيض كل العجز، فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز.[3]

---

[1] ايمان يخلف، مرجع سبق ذكره، ص312.

[2] بن ربيع حنيفة، عبد الحميد حسياني، بوعلام صالحي، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولي IAS/IFRS**، الجزء الثاني، منشورات كليك، طبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص 287.

[3] المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المطلب الثالث: المقارنة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية

يلزم القانون كل المؤسسات مسك الدفاتر المحاسبية وتسحيل مختلف العمليات والتحويلات التي تقوم بها أو تطرأ عليها وذلك حتى تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيل الجباية المفروضة عليها مع العلم أن المؤسسة تعمل كل مافي وسعها من أجل تخفيض الربح الخاضع للضريبة بالطرق الشرعية والغير الشرعية، وعليه فإن الهدف الرئيسي من حساب النتيجة الجبائية تعديل النتيجة المحاسبية وفقا ما ينص عليه القانون حتى تتوافق مع النتيجة الجبائية، وهذا يفرض على المؤسسات الخاضعة للضريبة القيام بالتصريح بأرباحها سنويا لدى مفتشية الضرائب في مكان تواجد نشاطها وذلك قبل شهر أفريل من السنة الموالية ، بعد تحديد النتيجة المحاسبية تلزم المؤسسة بالتصريح لدى الإدارة الجبائية التي تقوم بإعادة النظر قبل فرض الضريبة عليها في حالة تحقيق الربح، حيث أن هناك أعباء يجب خصمها اذا توفرت على شروط الخصم واخرى يجب إعادة ادماجها لعدم استجابتها لتلك الشروط للوصول إلى النتيجة الجبائية والتي على أساسها سيتم تحديد قيمة الضريبة المستحقة على المؤسسة حسب التصريح الجبائي الجزائري.[1]

تحدد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية مع إجراء بعض التعديلات وذلك لعدم اعتبار القانون الجبائي لبعض التكاليف فيعاد إدماجها أو عدم إخضاع المؤسسة لبعض الإيرادات فيعاد خصمها من النتيجة المحاسبية وعليه فإن تحديد النتيجة الجبائية والتي تعد بمثابة الوعاء الضريبي.[2]

و يمكن تفسير العلاقة السابقة بالشكل الموالي:

[1] عريوة عامر ودفاف حمزة، **واقع تطبيق الضرائب المؤجلة في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2022، ص 20.

[2] الحاج طه عبدلي واسماعيل جوادي، **الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2018، ص 27.

الشكل رقم (2-2): العلاقة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية

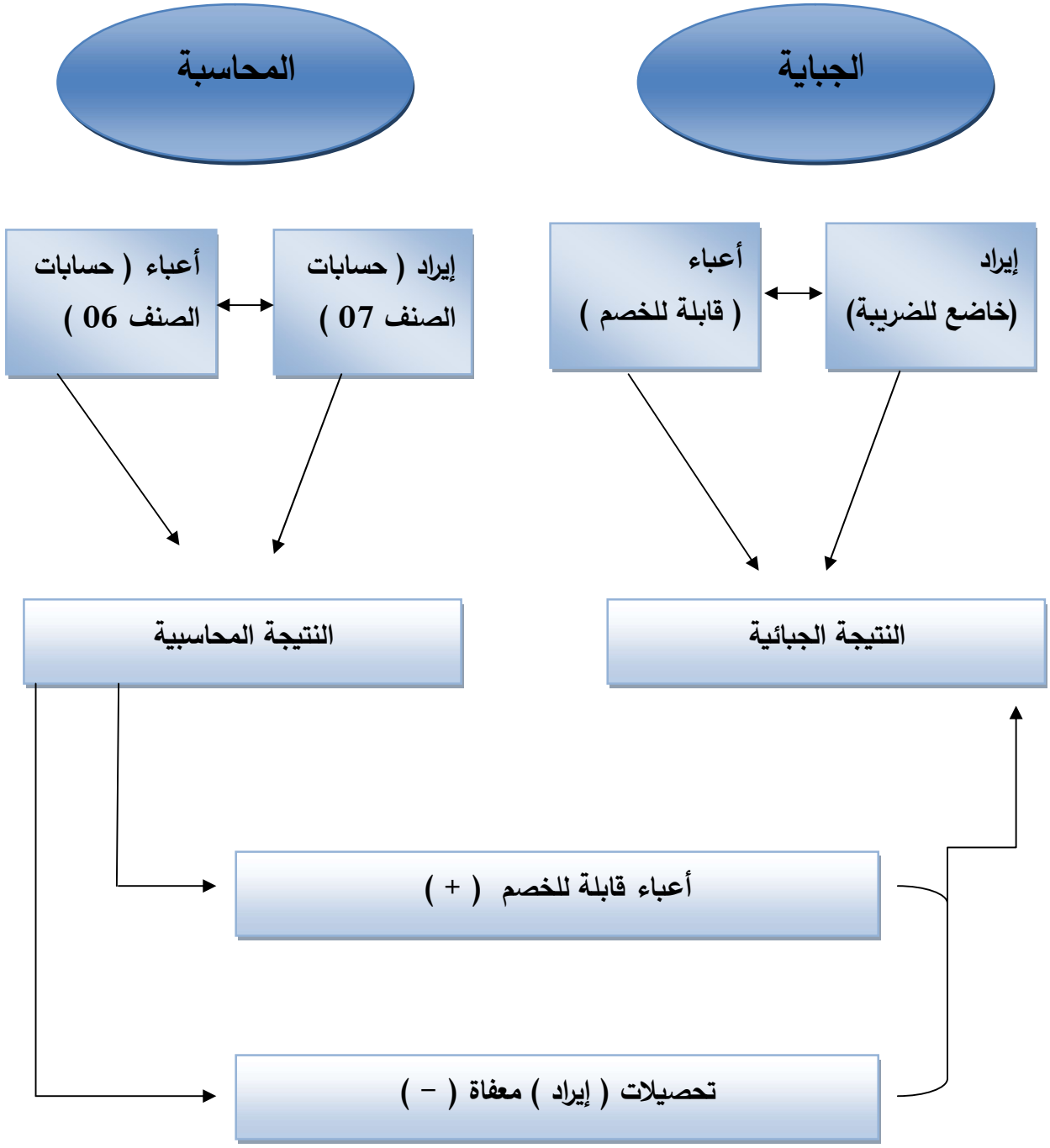

المصدر: عبدلي الحاج طه وجوادي اسماعيل، **الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2018، ص 27.

المبحث الثالث: الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر الضرائب المؤجلة عبء ضريبي وعنصر مؤثر على الأرباح وعلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الفروقات التي تنتج بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية لهاته الدورة، ومن خلال هذا المبحث عرفنا الضرائب المؤجلة حسب النظام المحاسبي ومجال تطبيقها مع ذكر أصنافها، بالإضافة إلى التسجيل المحاسبي لهذه الضرائب.

المطلب الأول: تعريف الضرائب المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي

التعريف الأول: عرفت المادة 13-2 من القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الضريبة المؤجلة كالتالي:" الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم)، أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية.[1]

التعريف الثاني: حسب النظام المحاسبي المالي فان عبء (او ناتج) الضريبة تساوي المبلغ الإجمالي الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة المتضمنة في تحديد نتيجة الدورة الصافية، فهو يميز إذن الضريبة المستحقة والخصوم والأصول المؤجلة؛

- الضريبة المستحقة هي مبلغ الضرائب على الأرباح للدفع (أو المستردة) على الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الضريبية) لدورة؛
- خصوم الضريبة المؤجلة هي المبالغ الضريبة على الأرباح للدفع خلال الدورات المستقبلية بالنسبة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة؛

[1] امينة كحلوش ، **أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 18.

- أصول الضريبة المؤجلة هي المبالغ الضريبة على الأرباح المستردة خلال الدورات المستقبلية بالنسبة:

. الفروق المؤقتة المستردة؛
. المرحل إلى الأمام للخسائر الضريبية غير مستعملة؛
. المرحل إلى الأمام لديون الضرائب غير مستعمل.[1]

المطلب الثاني: مجال تطبيق الضرائب المؤجلة وأصنافها

1- مجال تطبيق الضرائب المؤجلة:

تطبق الضريبة المؤجلة كل المؤسسات التي تخضع إلى الضريبة على أرباح الشركات وفق نظام الدفع الحقيقي بمعنى أن التي لاتدفع الضريبة على أرباح الشركات أو النظام الجزافي الموحد فهي غير معنية.[2]

2- أصناف الضرائب المؤجلة:

لا تخرج في معنى الضرائب المؤجلة من حالتين فقط هما: الضرائب المؤجلة أصول والضرائب المؤجلة خصوم ويعرف نوعين للضرائب المؤجلة كما يلي:

2-1 ضرائب مؤجلة أصول (أصل ضريبي مؤجل):

تمثل مبالغ ضريبية ستحصل خلال دورات لاحقة رغم أنها ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة التحصيل وبعبارة "يتم هذا الأصل على عدد السنوات المسموح بها من طرف التشريع الجبائي والمقدر وتابع (04) سنوات الموالية للعجز"، تمثل مبالغ ضريبية ستحصل خلال دورات لاحقة رغم أنها ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة للسنوات التحصيل، ومن خلال تعريفنا على الضرائب المؤجلة أصول يمكن ذكر الحالات التي تظهر فيها الضرائب المؤجلة أصول على سبيل الذكر:

- المؤنة المخصصة لتعويض العامل عن فصله للتقاعد؛
- المؤونة المخصصة لتعويض العامل على العطل المدفوعة الأجر؛
- الأتعاب المدفوعة لأعضاء المهن الحرة؛

كما أنها من مبلغ الضرائب المستحقة الدفع ومن أمثلة ذلك:

- الخسارة المحققة خلال دورة ما ستخفض من الأرباح المحققة خلال الدورات اللاحقة مما يخفض من الضريبة المسددة خلال الدورات؛

---

[1] هوام جمعية، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 173.

[2] عمار قدوري والعربي بن عواق، **المعالجة الجبائية للنتيجة المحاسبية بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي**، مجلة دراسات جبائية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 12، جوان 2018، ص 82.

بعض الأعباء (مثل: عبء العطل المدفوعة الأجر) لا تخفض من النتيجة الجبائية في سنة إدراجها بل يتم تخفيضها خلال السنة الموالية والتي يتم التسديد الفعلي للأجر الخاص بالعطلة، فنقول أن المؤسسة ضرائب مؤجلة أصول تحصل خلال السنة الموالية أي للمؤسسة حقوقا في ذمة إدارة الضرائب، سيتم تحصيلها بعد تسديد المصاريف المعنية؛

- نفقات وأعباء التطوير التييتم تثبيتها وإظهارها ضمن التثبيتات محاسبيا على العكس جبائيا التي يجب طرحها خلال الدورة التي حدثت فيها.[1]

2-2 ضرائب مؤجلة خصوم (التزام ضريبي مؤجلة) (IDP):

يمثل التزام ضريبي دخل مستقبلية متوقع نتيجة الأرباح الحالية أو الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا انه لم يتم إخضاعها للضريبة، ومن خلال تعريفنا للضرائب المؤجلة خصوم يمكن ذكر الحالات التي تظهر فيها على سبيل الذكر:

- إذا كان عمر إهتلاك أصل وفق محاسبي معين أكبر من عمر الإهتلاك ذلك الأصل وفق التشريع الضريبي؛
- وفي حالة إعادة تقييم أصل ما كان الفارق موجب؛

تحدد الضرائب المؤجلة او تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على ساس التنظيم الجبائي المعمول بها في تاريخ الاقفال أو المنظرة السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها أو يسوي الخصم دون حساب التعيين.[2]

[1] المادة 147، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] ياسين مومني، **واقع معالجة الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية أدرار-الجزائر، 2018، ص 19.

الشكل رقم (2-3): أنواع الضرائب المؤجلة، وكيفيات تصنيفها المحاسبي

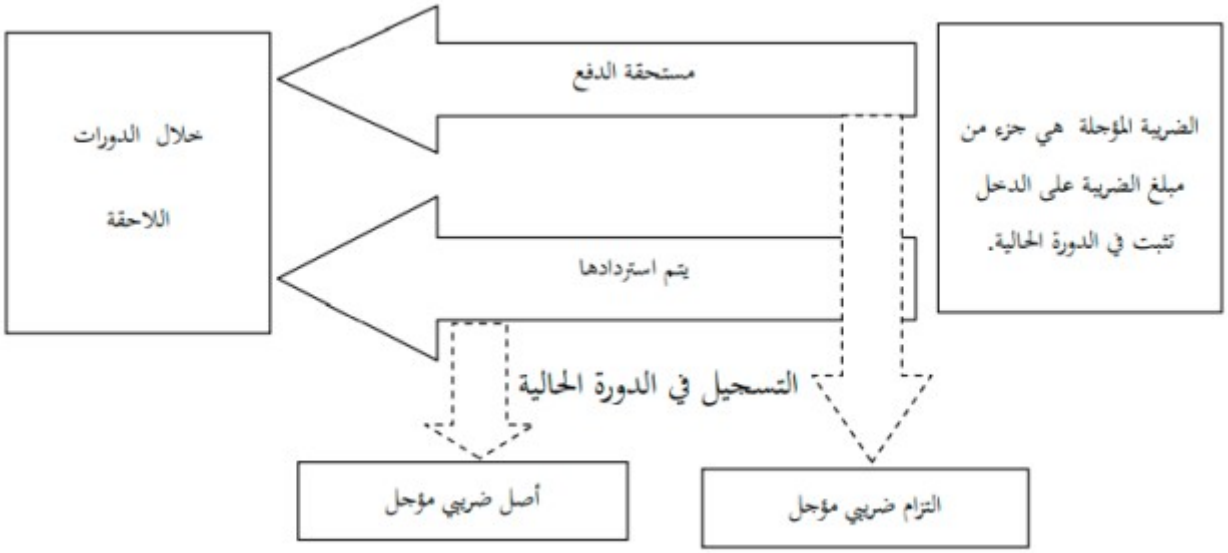

المصدر: ابراهيم حسام ومكي زكرياء، **التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي**، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 22.

المطلب الثالث : التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة

تعتبر الضرائب المؤجلة عن الضرائب الناتجة عن الفروق بين الإعتراف والتقييم المحاسبي للعمليات المتعلقة بالأعباء والإيرادات والأصول والخصوم، ولدراسة هذا النوع من الضرائب تقربنا من الميزانية وحسابات النتائج اللذان يحتويان على عنصر الضريبة المؤجلة للحالات المطبقة في المؤسسة فقط، حيث يتم تسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة كالآتي:[1]

1. التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة أصول:

تسجيل الضرائب محاسبيا بجعل حساب 133 (ح/ فرض الضريبة مؤجلة أصول) يكون مدينا بمبلغ الضرائب الذي سيحقق اي خفض من الضريبة على نتيجة السنوات القادمة، وهذا بجعل الحساب 692 (ح/فرض الضريبة المؤجلة أصول) دائنا، هذا عند إدراج الضريبة المؤجلة في نهاية السنة، أما عند ترصيد الضريبة المؤجلة فنسجل قيدا معاكسا، جبائيا بعض الأعباء لا تخفض خلال سنة تحملها بل خلال تسديد الفعل مثل هذه العمليات ينتج عنها أصول ضريبية مؤجلة لصالح المؤسسة.

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

جدول رقم (2-6): التسجيل المحاسبي ضرائب المؤجلة أصول

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
133X	692X	ح/ضرائب مؤجلة أصول ح/ فرض الضريبة المؤجلة أصول	XX	XX

المصدر: عطية عبد الرحمان، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الأولى، 2014، ص 142.

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص- ص 140-145.

و في حالة التسوية نقوم بعكس القيد كما يلي:

جدول رقم (2-7): التسجيل المحاسبي لتسوية الضرائب المؤجلة أصول.

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
692X		ح/ضرائب مؤجلة أصول	XX	
	133X	ح/فرض ضريبة مؤجلة أصول		XX

المصدر: عطية عبد الرحمان، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الأولى، 2014، ص 142.

2. تسجيل الضرائب المؤجلة خصوم:

تسجل الضرائب محاسبيا بجعل حساب 134 (ح/ ضرائب مؤجلة خصوم) دائنا بجعل الحساب 693 (ح/ فرض الضريبة المؤجلة خصوم) مدينا، بمبلغ الضريبة المطلوب دفعه خلال لسنوات المالية المقبلة، ونذكر كمثال على ذلك إعانات الاستغلال تسجل بحسابات النواتج بتاريخ الحصول على وعد بتقديمها من قبل السلطة المركزية أو المحلية لكنها لا تحسب ضمن النتيجة الخاضعة للضريبة الا بعد استلامها الفعلي.

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

جدول رقم (2-8): التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة خصوم

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
693X		ح/ضرائب مؤجلة خصوم	XX	
	134X	ح/ فرض ضريبة مؤجلة خصوم		XX

المصدر: عطية عبد الرحمان، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الأولى، 2014 ص145.

وفي حالة التسوية نقوم بعكس القيد كما يلي:

جدول رقم (2-9): التسجيل المحاسبي لتسوية ضرائب المؤجلة خصوم.

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
134X		ح/ضرائب مؤجلة خصوم	XX	
	693X	ح/فرض ضريبة مؤجلة خصوم		XX

المصدر: عطية عبد الرحمان، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الأولى، 2014 ص145.

الخلاصة:

تناولنا في فصلنا هذا كيفية تحديد النتيجة من خلال الميزانية وجدول حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، الذين يعتبران من القوائم المالية التي تسجل المؤسسة فيها كل أنشطتها المحاسبية التي تقوم بها خلال السنة المالية، وذلك لتبرزها للأطراف المهتمة ومنهم إدارة الضرائب التي تستعملها لتحديد الربح الخاضع للضريبة .

حيث استنتجنا أن النتيجة المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية لحساب النتيجة الجبائية والتي تعتبر بمثابة الوعاء الضريبي الذي يحسب من خلاله مقدار الضريبة، حيث يتعين على المؤسسة في مرحلة أولى ومن أجل تحديد النتيجة المحاسبية تسجيل جميع الأعباء التي تتحملها حتى وإن كانت غير قابلة للخصم جبائيا مع تسجيل جميع الإيرادات التي تحصل عليها حتى وإن كانت غير خاضعة للضريبة، ثم تقوم بالتصحيحات الضرورية التي تفرضها النصوص الجبائية في مرحلة ثانية خارج المحاسبة من أجل تحديد النتيجة الجبائية.

ولتوضيح العلاقة أكثر بين النتيجة المحاسبية والجبائية تم عرض المعيار الدولي المحاسبي رقم 12 الخاص بالضرائب المؤجلة فيذكر لنا مفاهيم وأساسيات حول الضرائب على الدخل كان لزاما ذكرها في بحثنا هذا.

الفصل الثالث: الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في مؤسسة اتصالات الجزائر (دراسة حالة)

تمهيد:

تدعيما للجانب النظري الذي تطرقنا إليه سابقا لوضوع الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، تم إجراء دراسة تطبيقية نحاول من خلالها مطابقة المعرفة النظرية مع ما هو موجود في الواقع، وذلك باختيار نموذج من المؤسسات الإقتصادية تمثل في شركة اتصالات الجزائر، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول يهتم بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، وأما المبحث الثاني فهو يتمثل في كيفية تحديد المؤسسة للنتيجة الجبائية انطلاقا من نتيجتها المحاسبية، وفي الاخير المبحث الثالث نتطرق فيه إلى تحديد الضريبة على أرباح الشركات والضرائب المؤجلة مع توضيح معالجتها محاسبيا بالاعتماد على مختلف القوائم المالية والجداول الجبائية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة إتصالات الجزائر*

إن الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري كان له أثر كبير في جميع المجالات وبالأخص مجال الاتصالات والذي عرف خلال فترة تطورات هامة، وقد تم هذا الانفتاح من خلال مرسوم 3/200 المؤرخ 05 أوت 2000 والذي أسفر على ظهور خدمات جديدة استجابة لمتطلبات السوق ولرغبات الزبائن في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

هذا المرسوم جاء بعهد جديد فبعدما كان سوق الاتصالات وخدمات البريد عبارة عن هيئة واحدة تابعة للبريد والمواصلات، فمن خلال هذا المرسوم تم الإعلان عن الفصل لهاتين الهيئتين إلى: " اتصالات الجزائر" و"بريد الجزائر".

المطلب الأول: لمحة تاريخية لمؤسسة اتصالات الجزائر

تأسست اتصالات الجزائر بموجب قانون 03-2000 الصادر بتاريخ 05 أوت 2000 عند انقسام الوظائف و الأنشطة بين الاتصالات البريد، وهي مؤسسة ذات هيكل اقتصادي، هذا الهيكل هو من الناحية القانونية هيكل لمؤسسة باسهم SPA، ذات رأسمال يقدر ب 000 000 000 50 دج، مقرها الرئيسي موجود في الطريق الوطني رقم 05 في الديار الخمس المحمدية الحراش.

التزمت اتصالات الجزائر في عالم التكنولوجيا الإعلام والإتصال بثلاث أهداف:

- الفعالية.
- الربحية.
- جودة الخدمات.

ويتمثل طموحها الأساسي في الوصول إلى مستوى عالمي من القدرة والمهارة الإقتصادية والمالية والاجتماعية من اجل بقائها في سوق المنافسة نتيجة لخبرتها السابقة في سوق الخدمات وشبكة الاتصالات ويتمثل هذا الطموح في التحسين أولا من أدائها وهذا ب:

- استغلال جميع الموارد والشبكات بتطوير طرق التسييير.
- الالتزام بعلاقات الأعمال (الصفقات) مع الزبائن الاقتصاديين المهتمين بميدان الاتصالات.

* من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- البحث على شركاء خارجين من اجل الحصول على الفرص المعروضة المتعلقة بتطور تكنولوجية الإعلام والاتصال.

من أجل الإستجابة لاحتياجات زبائنها وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة الجزائر للاتصالات أسست فروع متخصصة على المستوى الوطني والمتعلقة ب:

- فرع موبيليس Mobilis الذي يهتم بتطوير شبكة الهاتف.
- فرع الاتصالات عبر الأقمار الصناعية " الجزائر للاتصالات بالأقمار الصناعية " ATS.
- فرع خدمات الأنترنت " الجزائر للاتصلات إنترنت " ATS DJAWEB ".

1- **مهامها:** تتمثل أهم مهامها في النقاط التالية:

- تطوير وتشغيل وإدارة شبكات الاتصالات العامة والخاصة من خلال توفير فوائد وجعلها متاح لزبائنها في جميع منتجاتها (نقل وتبادل المعلومات السمعية البصرية والبيانات الرقمية).
- ضمان توافر منتجاتها إلى الزبائن في جميع أنحاء الإقليم، وفقا لقواعد المساواة والاستمرارية والتكيف.
- تعمل على وضع استغلال وتسيير الاتصالات المحلية مع المتعاملين في الشبكة.

2- **أهدافها:** يمكن تلخيص أهم أهداف التي تسعى إليها مؤسسة اتصالات الجزائر فيما يلي:

- زيادة العروض من الخدمات الهاتفية وتسهيل وصول الخدمات لأكبر عدد من المستخدمين، ولاسيما في المناطق الريفية.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة مع تفعيل مختلف خدمات الاتصالات، وجعلها أكثر قدرة على المنافسة.
- تطوير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية الموثقة.
- توسيع قاعدة مشتركيها وكسب حصة في السوق من خلال إدخال التكنولوجيات الجديدة.

3- **واجباتها:** كغيرها من المؤسسات لمؤسسة اتصالات الجزائر مجموعة من الواجبات نوردها فيما يلي:

- الاستخدام الأمثل للبنية التحتية وتحديد شبكة إدارتها.
- إشتراك علاقات تجارية مع المهتمين في مجال الاتصالات والوسائط المعتمدة.
- التماس المؤسسات الأجنبية لاغتنام الفرص التي تتيحها التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المشاركة في تعزيز مجتمع المعلومات بالجزائر.

المطلب الثاني: الهيكل التنظمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

من خلال ما رأيناه سابقا يمكن أن نتحصل على 3 مستويات هي:

المستوى 01: الإدارة العامة للمؤسسة مكونة من:

- خمس إدارات مركزية.
- قسمين مركزيين.
- هيكلين للمشاريع.
- هياكل للعمال.
- هياكل الإدارة العامة تركز على المراكز الوطنية من أجل تحقيق مهامها، لإعادة تقييم مخطط تطويري لمستوى أقل وتسيير وسائل اللوجيستيكية المركزية.

المستوى 2: إدارة خزينة الاتصالات

عددها ثمانية وهي مكونة من:

- عدد كبير من الوحدات العملية للاتصالات .
- مجموعة مكونة من:
- خمس إدارات فرعية، لجنة جهوية.

إن إدارة خزينة الاتصالات ترتكز على مراكز جهوية من أجل القيام بمهامها، من حيث التجهيزات واستقبال المشاريع الجديدة، دعم المراكز الجهوية...الخ.

المستوى 3: الوحدات العملية للاتصالات.

عددها 48 وحدة في كل ولاية، مكونة من:

- مراكز عملية ACTEL، مراكز للاتصالات وغيرها.
- مجموعة مكونة من 4 إلى 6 خدمات.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

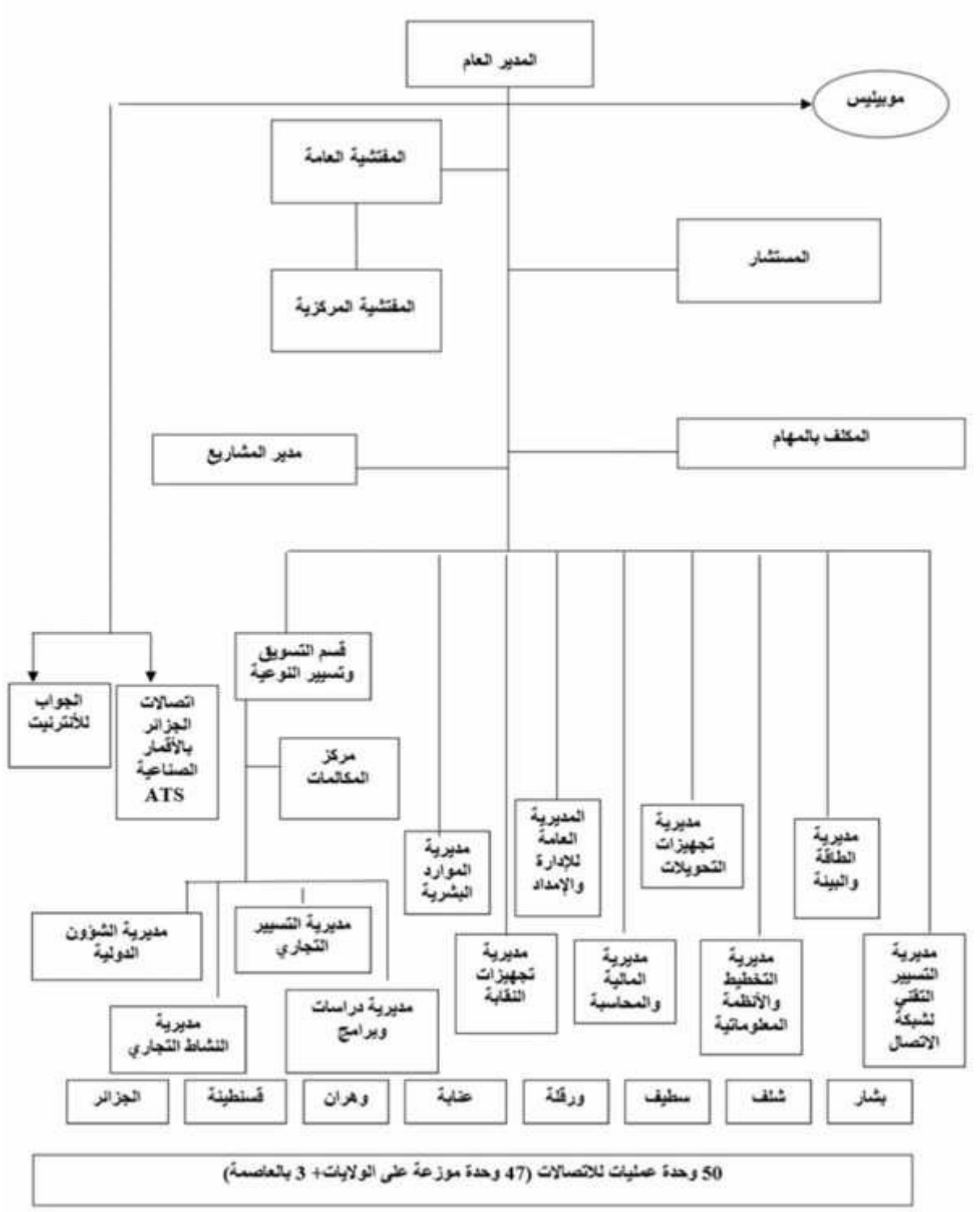

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لتنظيم الجديد لمؤسسة اتصالات الجزائر

L'organigramme de la nouvelle organisation d'Algérie Télécom

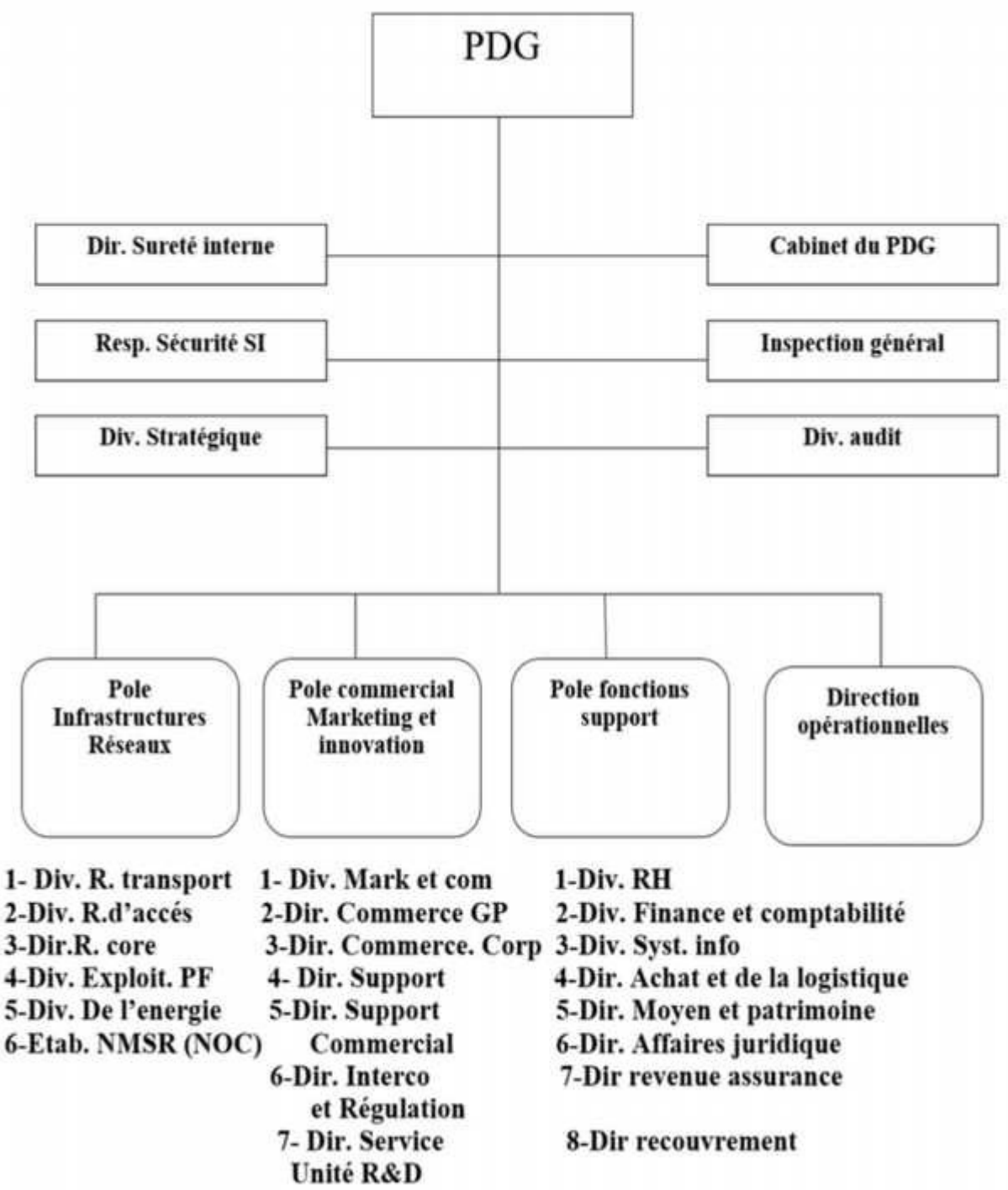

المصدر: وثائق داخلية المؤسسة.

المطلب الثالث: مهام و مسؤوليات مؤسسة اتصالات الجزائر

تعددت عدة مهام ومسؤوليات في مؤسسة اتصالات الجزائر تمثل في ما يلي:

1) مهام مؤسسة اتصالا ت الجزائر

تتمثل مهام مؤسسة اتصالات الجزائر فيما يلي:

- استخدام الأمثل للبنية التحتية وتحديد شبكة إدارتها.
- اشتراك علاقات تجارية مع مهتمين في مجال اتصالات والوسائط المعتمدة.
- التماس الشراكات الأجنبية لإغتنام الفرص التي تتيحها التطورات في مجال التكنولوجيا والمعلومات الاتصالات.
- المشاركة في تعزيز مجتمع المعلومات بالجزائر.
- تطوير وتشغيل وإدارة شبكات الاتصالات العامة والخاصة من خلال توفير فوائد وجعلها متاحة لعملائها في جميع منتجاتها (نقل وتبادل المعلومات السمعية البصرية والبيانات الرقمية).
- ضمان توافر منتجاتها إلى العملاء في جميع أنحاء العالم، وفق المساواة والاستمرارية والتكييف.
- تعمل على استغلال وتسيير الاتصالات المحلية مع المتعاملين في الشبكة.

2) مسؤوليات مؤسسة اتصالات الجزائر

تتمثل مسؤوليات اتصالات الجزائر فيما يلي:

2-1 توقع احتياجات العملاء من خلال توفير منتجات وخدمات ذات جودة من أجل كسبهم والحفاض على ثقتهم.

2-2 رضا الموظفين وتوقعات في تنظيم شروط التطوير المبني ويعتمد على التزامها بجميع أهدافها المتمثلة في:

- زيادة العروض من الخدمات الهاتفية وتسهيل الوصول الخدمة لأكبر عدد من المستخدمين، ولاسيما في المناطق الريفية.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة مع تفعيل مختلف الاتصالات وجعلها أكثر قدرة على المنافسة.
- تطوير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية الموثوقة.
- توسيع قاعدة مشتركيها وكسب حصة في السوق من خلال إدخال التكنولوجيا الجديدة.

2-3 دعم المساهمين ببقية ثرائهم .

2-4 الالتزام باحترام الأنظمة الداخلية للإدارة.

2-5 يتعين على الإدارة الجبائية في المؤسسة تخصيص نشاطه المهني، للمهام المسندة إليه.

2-6 يكون عون الإدارة الجبائية مسؤولا شخصيا عن أخطائه والتي تسمح لكل شخص متضرر أن يقوم بإجراءات لدى العدالة ضد الدولة نفسه (الحالة الأكثر شيوعا) أو ضد العون العمومي أو ضد كلاهما.

المطلب الرابع: تنظيم الجباية على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر

تم التطرق في هذا المطلب إلى كيفية تنظيم عملية المحاسبة وأقسام مديرية المحاسبة والمالية في مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة للمديرية العامة لاتصالات الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة للمديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر

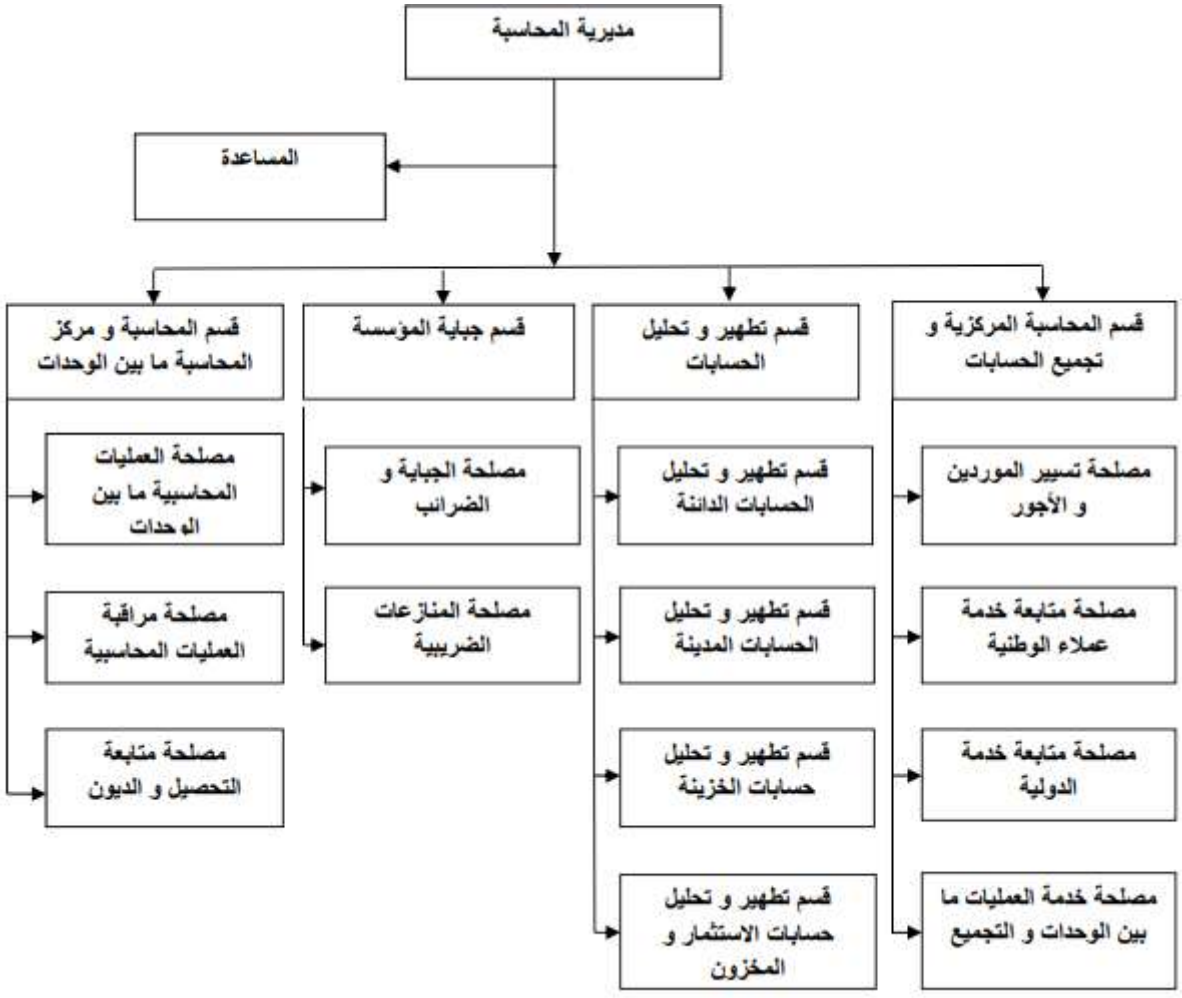

المصدر: قسم الموارد البشرية والتكوين للمديرية العامة لاتصالات الجزائر.

بعد عرض الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة سوف نقوم بشرح وتحديد مهام كل قسم من الأقسام الذي يحتويه التي تتمثل فيما يلي:

1) قسم المحاسبة ومركز المحاسبة مابين الوحدات

مصلحة العمليات المحاسبية ما بين الوحدات:

- يضمن متابعة كل حساب له علاقة بمركز المحاسبة.
- تصنيف الوثائق المتقاربة.
- متابعة المحاسبة لإستهلاك المخزونات، نقل المعدات وايصالات المخزونات.
- ملف حافظ لجميع التحويلات المنفذة وجعل أقرب إلى الهياكل التجارية وخدمة تحليل ومعالجة الاستثمارات والمخزونات.
- ضمان حساب الشهري للإعتمادات المخصصة للاهتلاك والتحقق من الضرائب المطبقة.
- متابعة المعالجة المحاسبية لعمليات النقل وإعادة إصلاحها وفقا للقواعد السارية.

مصلحة مراقبة العمليات المحاسبية:

- رصد تطبيق الاجراءات والامتثال للقواعد المحاسبية السارية.
- تحضير البيانات المالية من طرف المديرية التنفيذية.
- العمل بجانب خدمات إدارة التحليل ومعالجة الحسابات لتحليل حسابات المديرية التنفيذية ومعالجتها.

مصلحة متابعة التحصيل والديون:

- ضمان رصد الايرادات على مستوى الوكالة التجارية (ACTELS) والامتثال للإجراءات المعمول بها.
- ضمان متابعة المستحقات على أساس الإيرادات وعمليات المعالجة.

- ضمان تقارب الحسابات الجارية الوكالة التجارية (ACTELS) مع إيرادات GALA جنبا لجنب مع خدمة المستحقات وتحليل حسابات الخزينة لقسم التحليل والمعالجة.

2) قسم جباية المؤسسة:

ضمان العلاقة بين الوكالات الضريبية وشبه الضريبية.

- ضمان التصريحات الشهرية الضريبية وشبه الضريبية.
- نقل الكتابات المحاسبية المتعلقة بالتصريحات الضريبية وشبه ضريبية.
- التصنيف واخذ يومي لأجراء المحاسبة.
- تنفيذ الأجهزة ذات صلة بالضريبة لمجموعة اتصالات الجزائر.
- ضمان التنسيق بين الشركة الأم والشركات التابعة للعنصر الضريبي بالتعاون مع إدارة المعاملات داخل المجموعة وتعزيز قسم المحاسبة داخلي والتوحيد.

مصلحة الجباية والضرائب:

- رصد المنازعات الضريبية وشبه ضريبية.
- تسوية حسابات الضرائب بالتعاون مع إدارة التحليل والإصلاح لحسابات الديون.

3) قسم التطهير وتحليل الحسابات الدائنة:

قسم تطهير وتحليل الحسابات الدائنة:

- إعداد شهري للتحليلات متكاملة للحسابات الدائنة المركزية والمديرية التنفيذية في التعاون مع إدارة مراقبة العمليات المحاسبية للمديرية التنفيذية لإضفاء الطابع المركزي على تحليلات الحسابات وفرع الشؤون المالية.

- تطهير حسابات من الديون من المقر والمديرية التنفيذية بالتعاون مع قسم مراقبة العمليات المحاسبية للمديرية التنفيذية.
- مسك اليومي لميزان المراجعة الفرعي بالإضافة إلى ميزان المراجعة حسب أقدمية الديون للمورد.
- تحليل وتطهير الحسابات المتعلقة المتصلة بالديون.
- إعداد القيود المحاسبية للتطهير ويقدم للتحقق من الصحة لرئيس القسم.

قسم تطهير و تحليل الحسابات المدينة:

- إعداد شهري للتحليلات المتكاملة لحسابات القبض للمقر والمديرية التنفيذية بالتعاون مع مصلحة مراقبة العمليات المحاسبية للمديرية التنفيذية لإضفاء الطابع المركزي للتحليلات الحسابات وهياكل فرع الشؤون المالية والهياكل التجارية.
- تطهير حسابات المدينة للمقر والمديرية التنفيذية، وبالتعاون مع مصلحة مراقبة العمليات المحاسبية للمديرية التنفيذية والهياكل التجاري.
- تحليل وتطهير الحسابات المعلقة المتصلة بالدين.
- إعداد القيود المحاسبية للتطهير ويقدم للتحقق من الصحة لرئيس القسم.
- مسك يومي لميزان المراجعة الفرعي بالإضافة إلى ميزان المراجعة حسب أقدمية الديون للزبائن.

قسم تطهير وتحليل حسابات الخزينة:

- مسك يومي لحالات المتقاربة لجميع حسابات الخزينة للمقر.
- تطهير حسابات الخزينة.
- تحديد الإيرادات والنفقات المدرجة في بيانات التسويات بالتعاون مع هياكل الإدارة المالية والهياكل التجارية.
- إعداد القيود ومعالجتها والمصادقة عليها من طرف رئيس القسم.
- استرجاع جميع المعلومات اللازمة لتطهير حسابات المدينة والدائنة.
- توفير الايرادات الشهرية لقسم الضرائب للتصريح الضريبي.

قسم تطهير وتحليل حسابات الإستثمار والمخزون:

- مسك ملف الإستثمار للمقر والمديرية التنفيذية بالتعاون مع مصلحة مراقبة العمليات المحاسبية للمديرية التنفيذية.
- إعداد القيود المتعلقة بعمليات نقل المعدات والمخزونات التي نفدت من المقر إلى المديرية التنفيذية.
- إدخالات قيود المشتريات الموصولة باستهلاك المخزونات المقر والمرافق ذات الصلة.
- مركزية حالة الاستهلاك الشهري للمخزونات للمديرية التنفيذية.
- إعداد قيود ذات صلة بمخصصات الاهتلاكات وتقدم للتحقق من الصحة لرئيس القسم.
- جعل اتصالات مع رجال الأعمال والأصول للتحويلات التي تمت إلى المديرية التنفيذية.
- مسك ملفات النقل وتقريبها مع قسم متابعة الاستثمارات والمخزونات للمديرية التنفيذية.

4) قسم المحاسبة المركزية وتجميع الحسابات:

مصلحة تسيير الموردين والأجور:

- المراقبة في الملفات المقدمة من قبل إدارة الأعمال.
- إدخالات قيود المشتريات ذات صلة مع الموردين المحليين.
- تصنيف وأرشيف الوثائق المحاسبية.
- متابعة العقود والاتفاقيات.

مصلحة متابعة خدمة عملاء الوطنية:

- القيود المحاسبية للعملاء خدمة الأنترنت والتوصيل البيني المحلي.
- تصنيف وأرشيف الوثائق المحاسبية.
- متابعة الاتفاقيات والعمل مع الأقسام الأخرى للإدارة لتطوير البيانات المطلوبة.
- إدخالات التدوينات المتعلقة للعملاء من الشركات.

مصلحة متابعة خدمة عملاء الدولية:

- القيود المحاسبية على العملاء والشركاء الأجانب.
- متابعة ميزانية العملاء الأجانب.
- تصنيف وأرشيف الوثائق المحاسبية.

- العمل مع الأقسام الأخرى للإدارة لتطوير البيانات المطلوبة.

مصلحة خدمة العمليات ما بين الوحدات والتجميع:

- القيود المحاسبية للمعاملات بين شركات المجموعة.
- جعل التسويات الدورية مع هياكل الشركات التابعة.
- استعادة المعلومات المالية والمحاسبية للشركات التابعة.
- إعداد إدخالات توحيد حسابات المجموعة اتصالات الجزائر.

المبحث الثاني: تحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة الجبائية (دراسة حالة)

يعتبر موضوع انتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية من أهم المواضيع التي تقوم بها المؤسسة في نهاية السنة، خاصة في تحديد الربح الخاضع للضريبة وذلك عن طريق المطابقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وضبط كل التصحيحات اللازمة حسب ما تنص عليه القوانين والتشريعات الجبائية.

المطلب الأول: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية

نحصل على النتيجة المحاسبية الصافية لمؤسسة اتصالات الجزائر محل الدراسة انطلاقا من ميزانية المؤسسة لسنة 2021 وتحسب كما يلي:

النتيجة المحاسبية = مجموع الأصول – مجموع الخصوم ما عدا النتيجة الصافية

حيث:

مجموع الأصول = 362.082.731.243,81 دج

مجموع الخصوم ما عدا النتيجة الصافية = مجموع الخصوم – التتيجة الصافية

مجموع الخصوم ما عدا النتيجة الصافية = 362. 082. 731. 243,81 – 12.837.901.695,65

مجموع الخصوم ما عدا النتيجة الصافية = 349.244.829.548,16

ومنه النتيجة المحاسبية = 362.082.731.243,81 – 349.244.829.548,16

النتيجة المحاسبية = 12.837.901.695,65

والجدول التالي يوضح ميزانية المؤسسة ومختلف عناصرها لسنة 2021

جدول رقم (3–1): ميزانية الأصول لمؤسسة اتصالات الجزائر للسنة المالية المقفلة في 2021/12/31

الوحدة: دج

الأصول	سنة 2021			سنة2020
	المبلغ الإجمالي	المخصصات و الإهتلاكات و خسائر القيمة	الصافي	الصافي
الأصول الغير جارية				
فارق الشراء. الشهرة الموجبة أو السالبة	0,00			
تثبيتات معنوية	7.054.412.562,40	4.830.751.445,46	2.223.661.116,94	1.947.910.859,52
تثبيتات عينية				
أراضي	24.985.902.745,12	0,00	24.985.902.745,12	24.990.924.177 ,60
مباني	0.162.702.928,80	7.998.354.671,24	12.164.348.257,56	12.051.881.387,89
تثبيتات عينية أخرى	400.799.586.215,49	272.218.415.026,53	128.581.171.188,96	118.835.01.406,87
تثبيتات في شكل امتياز	504.955.663,03	0,00	504.955.663,03	504.955.663,03
تثبيتات قيد التنفيذ	8.325.085959,00	0,00	8.325.85.59,00	11.972.844.683,91
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة	0,00	0,00	0,00	0.00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحق بها	417.670.000,00	0,00	417.670.000,00	417.670.000,00
سندات أخرى مثبتة	0,00	0,00	0,00	0,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	1.600.342.654,68	0,00	1.600.342.654,68	1.515.594.011,86
ضـــرائب مؤجلـــة على الأصول	6.629.833.250,97	0,00	6.629.833.250,97	5.213.253.108,30
مجموع الأصول الغير الجارية	**470.480.491.979,49**	**285.047.521.143,23**	**158.432.970.836,26**	**177.450.135.298,98**

الأصول الجارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	15.072.669.106,06	731.434.719,20	14.341.234.386,86	12.149.185.801,75
حسابات دائنة واستخدمات مماثلة				
الزبائن	191.898.130.169,05	87.289.361.345,78	104.608.768.823,27	106.131.058.353,29
المدينون الأخرون	17.644.703.507,84	4.334.095.053,44	13.310.608.454 ,40	15.312.624.511,24
الضرائب وما شابهها	1.481.543.385,51	0,00	1.481.543.385 ,51	1.795.506.994,86
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	0,00	0,00	0,00	0,00
موجودات وماشابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	25.000.000.000	0,00	25.000.000.000,00	32.010.449.140,00
الخزينة	17.907.605.357,51	0,00	17.907.605.357,51	20.678.941.545,71
المجموع الأصول الجارية	**269.004.651.525,97**	**92.354.891.118,42**	**176.649.760.407,55**	**188.077.816.346,85**
المجموع العام للأصول	**739.485.143.505,46**	**377.402.412.261,65**	**362.082.731.243,81**	**365.527.951.645,83**

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

أما عن جانب الخصوم من الميزانية فيتمثل في الجدول التي:

الجدول رقم (3-2): ميزانية الخصوم لمؤسسة اتصالات الجزائر للسنة المالية المقفلة في 2021/12/31

الوحدة: دج

الخصوم	المبالغ	سنة 2020
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال المصدر (أو حساب التشغيل)	115.000.000.000,00	115.000.000.000,00
العاصمة غير مسمات (رأس المال غير مطلوب)	0,00	0,00
العلاوات والاحتياطات- الاحتياطات المدمجة (1)	37.824.050.245,26	23.867.764.097,60
فارق إعادة التقييم	0,00	0,00
فرق التكافؤ (1)	0,00	0,00
صافي الدخل- صافي مجموعة الدخل (1)	12.837.901.695,65	19.675.547.938,33
حقوق الملكية الأخرى- أرباح مبقات	22.841.227.129,40	26.249.243.404,35
حصة الشريك المدمجة (حصة الشركة الموحدة		
حصة مساهمي الأقلية (1)		
المجموع (01)	**188.503.179.070,30**	**184.792.555.440,28**
الخصوم الغير جارية		
القروض والديون المالية	1.756.436.785,45	2.054.142.433,58
الضرائب-المؤجلة و المخصصة-	216.915.111,11	213.685.378,68
الديون الأخرى الغير جارية	514.081.556,76	503.584.295,02
المخصصات والإيرادات المؤجلة	42.079.509.064,53	42.320.358.308,88
المجموع (02)	**44.556.942.517,85**	**45.091.770.416,16**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة (حسابات قابلة للدفع)	55.075.441.354,86	63.704.292.976,69
الضرائب	30.804.154.151,01	27.980.637.603,27
الديون الأخرى	38.887.785.121,69	39.857.659.240,51
خزينة الخصوم	4.255.229.028,09	4.101.035.968,92
المجموع (03)	**129.012.609.655,65**	**135.643.625.789,39**
المجموع العام للخصوم	**362.082.731.243,81**	**365.527.951.645,83**

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الميزانية الموضحة سابقا، يتضح أن أصول المؤسسة تكونت من:

- أصول غير جارية مثمثلة في: تثبيتات معنوية، تثبيتات عينية وتثبيتات مالية.
- أصول جارية متمثلة في: مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ، حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة، الموجودات وماشابهها.

أما خصوم المؤسسة فتكونت من:

- رؤوس الأموال الخاصة متمثلة في: رأس المال المصدر، العلاوات والإحتياطات، صافي الدخل وحقوق الملكية الأخرى.
- خصوم غير جارية متمثلة في: القروض والديون المالية، الضرائب–المؤجلة والمخصصة، الديون الأخرى الغير جارية والمخصصات والإيرادات المؤجلة.
- خصوم جارية متمثلة في: الموردون والحسابات الملحقة، الضرائب، الديون الأخرى وخزينة الخصوم.

المطلب الثاني: تحديد النتيجة المحاسبية من خلال جدول النتائج

كما يمكن أيضا استخلاص نتيجة الدورة من خلال جدول حساب النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر، وذلك بطرح مجموع أعبائها المالية من مجموع إيراداتها المالية الخاصة بنفس الدورة.

النتيجة المحاسبية = مجموع الإيرادات – مجموع الأعباء

وذلك كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): حساب النتائج السنة المالية المقفلة في 2021/12/31

الوحدة: دج

البيان		سنة2021		سنة 2020	
		مدين	الدائن	مدين	دائن
المبيعات من البضائع			955.359.425,87		894.992.630,89
المبيعات من المنتوجات	المبيعات من المنتجات التامة المصنعة				
	تقديم الخدمات		116.463.312.004,14		111.347.168.389,83
	مبيعات الأشغال		2.096.326.752,00		1.781.951.173,71
منتوجات الأنشطة الملحقة		3.841.810,00			0,00
التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة		1.607.207.802,39		1.115.419.348,35	
رقم الأعمال الصافي من التخفيضات والتنزيلات والمحسومات			117.911.632.189,62		112.908.692.846,08
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون			-1.413.49,75		3.211.566,25
الإنتاج المثبت			2.610.296.884,18		3.044.771.581,25
إعانات الإستغلال			0,00		0,00
1) إنتاج السنة المالية			120.521.787.742,05		115.956.675.993,80
مشتريات البضائع المبيعة		4.550.196.479,86		3.030.483.401,77	
المواد الأولية		5.812.681.469,87		4.419.893.429,05	
التموينات الأخرى		0,00		0,00	
تغيرات المخزونات		0,00		0,00	
مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة		0,00		0,00	
مشتريات الأخرى		3.340.886.677,36		2.988.551.086,63	
التخفيضات والتنزيلات والمحسومات المتحصل عليها عن مشتريات			73.401.305,04		63.882.863,48
الخدمات الخارجية	التقاول العام	246.044.205,71		286.330.703,75	
	الإيجارات	1.017.905.262,01		957.573.360,02	
	الصيانة والتصليحات والرعاية	2.560.717.320,29		2.259.786.803,94	
	أقساط التأمينات	835.398.504,37		697.465.299,84	
	العاملون الخارجين عن المؤسسة	0,00		0,00	
	أجور الوسطاء والأتعاب	13.604.852.148,99		14.796.994.979,30	

الإشهار	449.036.229,78		672.805.134,67	
التنقلات والمهمات والإستقبالات	404.443.314,92		296.489.602,01	
الخدمات الخارجية الأخرى	398.777.493,02		327.227.263,98	
التنزيلات والتخفيضات المحسومات المتحصل عليها عن خدمات الخارجية				83.053.447,68
2) إستهلاك السنة المالية	33.088.576.637,82		30.586.664.753,80	
3) القيمة المضافة للإستغلال(1-2)		87.433.211.086,23		85.370.011.240,00
أعباء المستخدمين	40.845.896.933,45		40.992.345.428,12	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	5.533.541.82,07		2.735.533.904,80	
4) إجمالي فائض الإستغلال		41.053.772.330,71		41.642.131.907,08
المنتجات العملياتية الأخرى		5.636.416.716,88		4.986.694.176,26
الأعباء العملياتية الأخرى	470.198.978,56		332.025.540,09	
مخصصات الإهتلاك	18.840.436.358,32		17.397.77.727	
المؤونات	11.209.030.393,13		8.197.144.001,78	
خسائر القيمة				
إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات		1.697.121.547,03		217.753.293,53
النتيجةالعملياتية		17.867.644.864,41		20.937.630.107,82
المنتوجات المالية		4.356.242.018,54		4.507.303.335,77
الأعباءالمالية	4.322.626.215,96		2.220.585.439,56	
النتيجة المالية		33.615.802,58		2.286.717.896,21
النتيجة العادية		17.901.260.667,19		23.224.348.004,03
عناصر غير عادية (منتجات)		65.168.252,86		227.402.296,18
عناصر غير عادية (أعباء)	0,00		311.715,92	
النتيجة غير العادية		65.168.252,86		227.090.850,26
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	5.344.466.508,61		5.990.945.226,33	
الضرائب المؤجلة (تغيرات)عن النتائج	-2.159.392.84,21		-22.150.545.800	
صافي نتيجة السنة المالية		12.837.901.695,65		19.675.547.938,33

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

تكون النتيجة المحاسبية ربح إذا كانت الإيرادات أكبر من الأعباء وإذا كان العكس تصبح النتيجة خسارة.
كما هو الحال في مؤسسة اتصالات الجزائر التي حققت نتيجة ربح وهذا راجع إلى ايراداتها التي فاقت أعبائها بمبالغ معتبرة، ومنه نستنتج أن حساب النتيجة المحاسبية في كلا الطريقتين يوصلنا إلى نفس النتيجة.

المطلب الثالث: كيفية حساب النتيجة الجبائية

لقد أشرنا في الفصول النظرية إلى أن النتيجة الجبائية هي اساس فرض الضريبة، حيث يتم تحديدها انطلاقا من النتيجة المحاسبية مع إحداث تغييرات عليها وفقا لقانون الضرائب بإضافة الإستردادات وطرح التخفيضات، ولقد تحصلنا من مصلحة التسيير على الوثائق الجبائية التي سنشرح من خلالها كيفية تحديد النتيجة الجبائية، من بين أهم الجداول الجبائية "جدول حساب النتيجة الجبائية" أو الجدول رقم (9)، والذي يوضح لنا بشكل مفصل مراحل تحديدها، حيث أن القاعدة الضريبية في احتساب النتيجة الجبائية تتمثل في ما يلي:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإستردادات – التخفيضات

معالجة عناصر النتيجة الجبائية للمؤسسة:

1- النتيجة المحاسبية: تم حسابها سابقا، حيث حققت مؤسسة اتصالات الجزائر ربحا قدره:

12.837.901.695,65 دج خلال سنة 2021.

2- الإستردادات: يقدر مجموعها ب 362,98 076 404 13 دج، حيث تتكون استردادات مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال تحديد النتيجة الجبائية لسنة 2021، من العناصر التالية:

- **حصص الهدايا الإشهارية غير قابلة للخصم** بقيمة 980,00 362 16 دج .
- **حصص الإشهار المالية والرعاية الخاصة غير قابلة للخصم** قيمتها 91.864.091,54 دج.
- **ضرائب ورسوم غير قابلة للخصم** تقدر ب 913,25 645 296 3 دج.
- **الرسم على النشاط المهني غير مستحق** بقيمة 798,35 579 576 دج.
- **مؤونات غير قابلة للخصم** تقدر قيمتها ب 085,61 202 231 3 دج.
- **الاهتلاكات غير قابلة للخصم** تقدر ب 000,00 147 6 دج.
- **الضريبة على أرباح الشركات** منها:
- الضرائب المستحقة على النتيجة بقيمة 508,61 466 344 5 دج.
- الضرائب المؤجلة (التغيرات) بقيمة 284,21 939 215- دج.
- **الغرامات والعقوبات** تبلغ قيمتها ب 473,86 835 125 دج.
- **الاستردادات الأخرى** بقيمة 616,03 308 21 دج.
- **الإيرادات من السنوات السابقة** قيمتها 192,91 125 391 دج.
- **إلغاء الرسوم من السنوات السابقة** بقيمة 987,03 227 513 دج.
- **الضريبة على السيارة التي تتجاوز2.5م/دج** بقيمة 000,00 250 5 دج.

3- التخفيضات (الاعفاءات): يبلغ مجموع الاعفاءات ب 640,88 337 686 5 دج، حيث تتكون من العناصر التالية:

- فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة المعاد استثمارها قيمتها ب 069,38 934 14دج.
- المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو تلك المعفاة بيقمة 447,66 308 115 دج.
- أعباء الدورات السابقة تقدر قيمتها ب 728,43 134 095 2 دج.

- تحويل الدخل من السنوات السابقة بقيمة 821,42 216 169 دج.
- رقم الأعمال المعفي بقيمة 894,53 983 953 دج.
- التخفيضات الأخرى قدرت ب 679,45 759 337 2 دج.

4- الخسائر السابقة القابلة للخصم : حسب المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة الرسوم المماثلة يجب تخفيض خسائر أربع سنوات سابقة من نتيجة المحاسبية لتحديد النتيجة الجبائية، حيث ان مؤسسة اتصالات الجزائر لم تحقق أي خسائر في السنوات الأربع السابقة لسنة 2021، وبالتالي مجموع الخسائر يساوي 00. ومما سبق وبناءا على المعلومات الموجودة في الجدول رقم 09 (جدول تحديد النتيجة الجبائية)، نستنتج أن النتيجة الجبائية تحسب كالأتي:

جدول رقم (3-4): تحديد النتيجة الجبائية

البيان	المبالغ
النتيجة المحاسبية الصافية لسنة 2021	12.837.901.695,65
(+) الإستردادات	13.404.076.362,98
(-) التخفضات	5 686 337 640,88
(-) الخسائر السابقة	00
النتيجة الجبائية لسنة 2021	20 555 640 417,74

المصدر: بناءه على المعلومات السابقة.

والجدول التالي يوضح بشكل مفصل مراحل تحديد النتيجة الجبائية:

جدول رقم (3-5): جدول تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر

النتيجة المحاسبية الصافية للسنة (حسابات النتائج)	ربح / خسارة	
الاسترادات		
أعباء العقارات غير مخصصة مباشرة للاستغلال		0,00
حصص الهدايا الإشهارية غير قابلة للخصم		16 362 980,00
حصص الإشهار المالية والرعاية الخاصة غير قابلة للخصم		91 864 091,54
مصاريف الاستقبال غير قابلة للخصم		0,00
الاشتراكات والهبات غير قابلة للخصم		0,00
الضرائب والرسوم غير قابلة للخصم		3 296 645 913,25
الضريبة على النشاط النشاط المهني الغير المطلوبة		576 579 798,35
مؤونات غير قابلة للخصم		3 231 202 085,61
الاهتلاكات غير قابلة للخصم		6 147 000,00
مصاريف البحث والتطوير غير قابلة للخصم		0,00
الاهتلاكات غير قابلة للخصم المتعلقة بعمليات عقود القرض الايجاري (ملك المستأجر)		0,00
الإيجارات خارج النتيجة المالية (القرض المؤجر)		0,00
الضريبة على أرباح الشركات	الضرائب المستحقة على النتيجة	5 344 466 508,61
	الضرائب المؤجلة (التغيرات)	-215 939 284,21
خسائر القيمة غير القابلة للخصم		0,00
غرامات وعقوبات		125 835 473,86
الاستردادات الأخرى		21 308 616,03
الإيرادات من السنوات الأخرى11507		391 125 192,91
إلغاء الرسوم من السنوات السابقة 115071		513 227 987,03

الضريبة على السيارة التي تتجاوز 2.5 م/دج		5 250 000,00
مجموع الاسترادات		13 404 076 362,98
الخصومات		
فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة المعاد استثمارها		14 934 069,38
حواصل وفوائض القيمة المتأتية من التنازل على الأسهم والأوراق المماثلة		0,00
المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو تلك المعفاة صراحة		115 308 447,66
الاهتلاكات المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي		0,00
الايجارات خارج الأعباء المالية		0,00
الاهتلاكات التكميلية		0,00
مصاريف السنوات السابقة 11506		2 095 134 728,43
تحويل الدخل من السنوات السابقة 115061		169 216 821,42
رقم الأعمال المعفي		953 983 894,53
التخفيضات الأخرى		2 337 759 679,45
مجموع التخفيضات		5 686 337 640,88
الخسائر السابقة القابلة للخصم		
خسارة سنة 2018		
خسارة سنة2019		
خسارة سنة 2020		
خسارة سنة2021		
مجموع الخسائر القابلة للخصم		0,00
النتيجة الجبائية	**ربح**	20 555 640 417,74
	خسارة	

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

المطلب الرابع: تحديد الضريبة على أرباح الشركات

يتم حساب الضريبة على أرباح الشركات بعد تحديد النتيجة الجبائية لسنة 2021، وبما أن المؤسسة خدماتية فهي تخضع لمعدل 26%، حيث أن هذه المؤسسة تدفع الضريبة عن طريق التسبيقات.

وتحسب كالأتي:

فيتم حساب الضريبة على ارباح الشركات لسنة 2021 كالأتي:

جدول رقم (3-6): تحديد الضريبة على أرباح الشركات

البيان	المبالغ (دج)
النتيجة الجبائية	20.555.640.417,74
× 26%	20.555.640.417,74 × 26%
الضريبة على أرباح الشركات	5.344.466.508,61

المصدر: من إعداد الطالبين.

إن مؤسسة اتصالات الجزائر تدفع الضريبة على ارباح شركات عن طريق تصريح G50 على ثلاث دفعات(تسبيقات) حيث الجدول التالي يوضح مبالغ التسبيقات وأجال دفع الضريبة على أرباح الشركات، وتتمثل مبالغ تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2021 في مؤسسة محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (3-7): جدول تحديد تواريخ ومبالغ التسبيقات

رقم التسبيق	فترة دفع التسبيق/رصيد التصفية	مبلغ التسبيق
التسبيق الاول	من 02/20/ن إلى 03/20/ن (G50 فيفري)	893.800.687,36
التسبيق الثاني	من 20 /05/ن إلى06/20/ن (G50 ماي)	1.356.132.269,00
التسبيق الثالث	من 10/20/ن إلى 11/20/ن (G50 أكتوبر)	1.603.339.952,58
رصيد التصفية	من 05/01/ن+1 إلى 05/20/ن+1 (G50 أفريل)	1.491.193.599,67

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملحق 05.

وتم تسجيلها محاسبيا كالأتي:

الجدول رقم (3-8): التسجيل المحاسبي لتسديد تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة اتصالات الجزائر في سنة 2021

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
4442		ح/تسبيقات على الضرائب على النتائج	893.800.687,36	
	512	ح/البنك		893.800.687,36
		تسديد التسبيق الأول للضريبة على النتائج 2021		
4442		ح/تسبيقات على الضرائب على النتائج	1.356.132.269,00	
	512	ح/البنك		1.356.132.269,00
		تسديد التسبيق الثاني للضريبة على النتائج 2021		

4442		ح/تسبيقات على الضرائب على النتائج	1.603.339.952,58	
	512	ح/البنك		1.603.339.952,58
		تسديد التسبيق الثالث للضريبة على النتائج 2021		
695		ح/الضريبية على الارباح المعنية على الأنشطة العادية	5.344.466.508,61	
	4441	ح/الضريبة على النتائج		5.344.466.508,61
		الضريبة عل أرباح الشركات لسنة 2021		

المصدر: إعداد الطلبة بناءا على وثائق المؤسسة لسنة 2021.

وبما ان وجدنا مجموع التسبيقات أكبر من الضريبة يتم معالجتها محاسبيا كالآتي:

الجدول رقم(3-9): التسجيل المحاسبي لتحويل ضريبة على أرباح الشركات إلى المديرية العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر في سنة 2021.

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
4441		ح/ الضريبة على النتائج	5.344.466.508,61	
	4442	ح/ تسبيقات الضرائب على النتائج		3.853.272.908,94
	512	ح/البنك		1.491.193.599,67
		تحويل IBS إلى المديرية العامة (الضريبة على أرباح الشركات أكبر من التسبيقات)		

المصدر: إعداد الطلبة بناءا على وثائق المؤسسة سنة 2021.

تم التصريح بالتسبيقات للضريبة على أرباح شركات في إدارة الضرائب على مستوى المديرية العامة لكبريات المؤسسات بالجزائر العاصمة (بن عكنون) يكون على مستوى المديرية العامة لكبريات المؤسسات.

الخلاصة:

من خلال دراستنا التطبيقية في مؤسسة اتصالات الجزائر، التي حاولنا من خلالها معرفة كيف يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة بعد تحليل ومعالجة الأعباء غير القابلة للخصم والقابلة للخصم، وكيف تعالج الضريبة على أرباح شركات فيها بناء على وثائق المؤسسة وتصريحاتها الجبائية نستنتج أنه يوجد مشاكل تعترض المحاسبين من أجل التكييف مع القوانين الجبائية وهذا راجع إلى اختلاف المفاهيم والاهداف بين النظامين المحاسبي والجبائي، فعلى المؤسسات الاقتصادية توطيد العلاقة بين إدارة الضرائب لتحقيق التوافق والانسجام بينهما.

خاتمة عامة

خلاصة:

تعتبر الجباية مشتقا إقتصاديا هاما يعكس الهيكل الإقتصادي لتطور الدولة فالإيرادات الجبائية هي أهم عناصر الموازنة العامة للدولة، كما تلعب المحاسبة أيضا دورا أساسيا في حساب النتيجة المحاسبية من خلال إتباع مبادئ وقواعد المحاسبة المعمول بها وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري وطريقة الوصول إلى هذه النتيجة المحاسبية إما عن طريق الميزانية وحساب النتائج وتعبر هذه النتيجة إما عن ربح أو خسارة، التي تمثل الأساس والركيزة والمنطلق الرئيسي لحساب النتيجة الجبائية، والتي من خلالها يحدد الربح الخاضع الذي يعتبر الوعاء الضريبي لحساب مقدار الضريبة على أرباح الشركات وهذا ما يلزم المؤسسة إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية وفق القوانين والتشريعات الجبائية الذي يبين الأعباء الغير قابلة للخصم والنواتج الغير خاضعة للضريبة، لأن هذا الانتقال يمر بعدة تصحيحات ضرورية بسبب الاختلاف والتباعد الموجود بين المبادئ المحاسبية والقواعد الجبائية، ولعل هذا التباعد راجع لتبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يعتمد بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات، ولا يضع ضمن أولوياته الاعتبارات الجبائية كما يجب، ومن بين أهم النقاط التي يختلف فيها كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي جانب الضرائب المؤجلة.

ولقد سعينا من خلال هذه المذكرة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم معالجة هذه الإشكالية عبر ثلاث فصول، الفصلين الأول والثاني تناولنا فيهما الأنظمة الجبائية الموجودة في الجزائر، وكيف تحدد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية، واحتساب كل من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة المؤجلة، أما الفصل الثالث فكان الجانب التطبيقي للدراسة وتمثل في خطوات الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية وبيان كيفية احتساب الضريبة على أرباح الشركات والضرائب المؤجلة في المؤسسة الاقتصادية "مؤسسة اتصالات الجزائر"، وتوصلنا بعد القيام بهذه لدراسة إلى جملة من النتائج نقوم باختبار فرضيات الدراسة قبل ذكرها.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالعودة إلى فرضيات الدراسة، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع بجانبيه النظري والتطبيقي، يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى: "صحيحة"**

تعتمد الجزائر نظامين جبائيين، النظام الحقيقي يخص الأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يفوق رقم أعمالهم السنوي 000 000 15 دج، أما نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يخضع لها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف 000 000 15 دج، ويتميز هذا النظام بمعدلين لفرض الضريبة هما 5٪ لإنتاج وبيع السلع و12٪ للأنشطة الأخرى، والضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة نسبية تفرض على الأرباح المحققة، تخص الشركات والمؤسسات المعنوية.

- **الفرضية الثانية: "صحيحة"**

النتيجة المحاسبية هي نفسها النتيجة المالية للمؤسسة يتم تحديدها إما عن طريق الميزانية من خلال الفرق بين أصول وخصوم المؤسسة أو عن طريق حساب النتائج بإجراء عمليات جمع وطرح لكل من أعباء ومنتوجات السنة المالية، أما النتيجة الجبائية يتم تحديدها إنطلاقا من أعمال محاسبية وأخرى غير محاسبية، وبعدها تأتي التصحيحات والتغييرات التي جاء بها القانون الجبائي فتخصم الأعباء المقبولة (الخصومات) وتضاف الأعباء المرفوضة (الإستردادات) من النتيجة المحاسبية والتي تتمثل في عناصر النتيجة الجبائية، والضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية، وتكون إما ضرائب مؤجلة أصول أو ضرائب مؤجلة خصوم.

- **الفرضية الثالثة: "صحيحة"**

يتم الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية محل الدراسة يتم انطلاقا من تحديد الربح المحاسبي المصرح به من طرف المؤسسة مضاف اليه الأعباء الغير قابة للخصم مطروح منها التخفيضات والعجز السابق في ان واحد.

أهم النتائج:

على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- إن ممارسي المهن المحاسبية لهم مسؤوليات ثقيلة في ممارساتهم نظرا لإختلاف نظرة المحاسبة عن الجباية في كيفية تعريف الأعباء والإيرادات، فقد تحتم عليهم تطبيق القواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي ثم تطبيق القوانين الجبائية لتحديد الضرائب على النتائج.

- النتيجة الجبائية تستخلص من النتيجة المحاسبية المحصل عليها في المؤسسة بعد القيام بإعادة معالجة خاصة حسب قواعد النظام الجبائي الجزائري، وانطلاقا من هذه النتيجة الجبائية يتم احتساب الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة الاقتصادية.
- العلاقة بين النتيجتين هي علاقة تكامل، حيث أنَ النتيجة المحاسبية هي أساس تحديد الضريبة المستحقة.
- يتم توضيح عملية الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في الجدول رقم9 من الحزمة الجبائية، بإعادة معالجة الأعباء القابلة للخصم وغير القابلة للخصم حسب قواعد النظام الجبائي الجزائري، وبعدها يتم احتساب الضريبة على أرباح الشركات الواجب تسديدها، حيث يتم دفع ضريبة السنة الحالية وفق نظام التسبيقات تحسب على أساس سنة مرجعية سابقة، وبعدها تتم التسوية في السنة الموالية.
- تطبيق الضرائب المؤجلة يؤدي إلى تقليص الاختلافات والفروقات التي تنتج بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، حيث تؤثر هذه الضرائب في تحديد الربح الجبائي للمؤسسة.

الإقتراحات:

من خلال دراستنا للموضوع إستطعنا الخروج باقتراحات يمكن سردها في النقاط الموالية:

- يجب إعادة النظر في بعض القوانين الجبائية ومحاولة تكييفها مع مستجدات النظام المحاسبي المالي، خاصة المواد المتعلقة بتحديد النتيجة الجبائية.
- ضرورة إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام الألي في الإدارات الجبائية والتدريب المهني عليها لتسهيل العمل وتوفير الوقت والتخفيف من حجم المهام المنفذة.
- يجب على المؤسسات الإطلاع الدائم على التشريعات الجبائية كونها غير مستقرة وفي تغير مستمر.
- قيام المؤسسات بتأهيل وتكوين لإطاراتها ولعمالها للسيطرة على النظام المحاسبي المالي والتشريعات الجديدة.

أفاق الدراسة:

نقترح لمواصلة دراسة الأفاق التالية:

- ما هي أهم القواعد الجبائية التي تعتمد عليها إدارة الضرائب حساب النتيجة الجبائية ؟

كيف يتم الحد من التلاعب بالنتائج المحاسبية للمؤسسات بغية التهرب من الضرائب المفروضة عليها؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بوعون يحياوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، الصفحة الزرقاء، الجزائر، 2010.
   بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
2. جمعية هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
3. حنيفة بن ربيع، عبد الحميد حسياني، بوعلام صالحي، الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولي IAS/IFRS، الجزء الثاني، منشورات كليك، طبعة الأولى، الجزائر، 2013.
4. حواس صالح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر، الجزائر.
5. دادني عبد الغني ' دادني عبد الوهاب، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و39 وحول الصنف 1 و 5، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، 2011.
6. سماعين عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبية، متيجة للطباعة، الصفحات
7. الزرقاء، براقي الجزائر، 2021.
8. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر.
9. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2016.
10. عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
11. عطية عبد الرحمان، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.
12. لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، متيجة للطباعة، براقي –الجزائر، 2010.

المجلات والدوريات:

13. سماعين عيسى، الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية على ضوء الفروقات بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي الجزائري (مع دراسة حالة توضيحية)، مجلة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02-جوان-2019.
14. سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 14 (خاص)، 2021.
15. قدوري عمار والعربي بن عواق، المعالجة الجبائية للنتيجة المحاسبية بين النظام الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 12، جوان 2018.
16. كردودي سهام ، تحليل التأثير الجبائي على الأنظمة الجبائية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد 3، 2012.
17. يخلف إيمان، نظرة النظام الجبائي الجزائري للنتيجة المحاسبية،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد02، 2017.

المذكرات والأطروحات:

18. تبة سومية، دور المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2014.
19. سعيدون سامية و لونيس وئام، الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة لونيسي علي البليدة، السنة الجامعية 2021.
20. عبدلي الحاج طه وجوادي اسماعيل، الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2018.

21. عريوة عامر ودفاف حمزة، واقع تطبيق الضرائب المؤجلة في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2022.

22. غربي سليم صوالح عمار محمد لعموري سلمى، دراسة تحليلي لنتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، مذكرة مقدمة إستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، السنة الجامعية 2020.

23. قاشى يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2015.

24. قميحة سمية، الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، السنة الجامعية 2021.

25. كحلوش امينة، أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس الجزائر، 2015

26. مومني ياسين، واقع معالجة الفروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية أدرار-الجزائر2018.

القوانين والمراسيم:

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المواد 17 و 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري لسنة 2018.

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية لسنة 2020.

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المواد 17 و 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري لسنة 2021

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المواد 17 و 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجزائري لسنة 2022.

31. وزارة المالية، المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن "تطبيق أحكام القانون 07-11، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد

32. وزارة المالية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد القواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 19.

مطبوعات جامعية:

33. بودور شوريب، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية، موجهة لطلبة الماستر محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية، 2017.

قائمة الملاحق

الملحق 01:

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 2 1 6 0 0 1 8 0 8 3 3 7 1 6 0 0 1

Désignation de l'entreprise : ALGERIE TELECOM SPA

Activité : Télécommunication

Adresse Route Nationale N.° 5, Cinq Maisons, El. Mohammadia, Alger

Exercice clos le 31/12/2021

Algérie Télécom Spa – Division Finances et Comptabilité

Série G, n°2 (2011)

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	7.054.412.562,40	4.830.751.445,46	2.223.661.116,94	1.947.910.859,52
Immobilisations corporelles				
Terrains	24.985.902.745,12	0,00	24.985.902.745,12	24.990.924.177,60
Bâtiments	20.162.702.928,80	7.998.354.671,24	12.164.348.257,56	12.051.881.387,89
Autres immobilisations corporelles	400.799.586.215,49	272.218.415.026,53	128.581.171.188,96	118.835.101.406,87
Immobilisations en concession	504.955.663,03	0,00	504.955.663,03	504.955.663,03
Immobilisations encours	8.325.085.959,00	0,00	8.325.085.959,00	11.972.844.683,91
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	417.670.000,00	0,00	417.670.000,00	417.670.000,00
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	1.600.342.654,68	0,00	1.600.342.654,68	1.515.594.011,86
Impôts différés actif	6.629.833.250,97	0,00	6.629.833.250,97	5.213.253.108,30
TOTAL ACTIF NON COURANT	470.480.491.979,49	285.047.521.143,23	185.432.970.836,26	177.450.135.298,98
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	15.072.669.106,06	731.434.719,20	14.341.234.386,86	12.149.185.801,75
Créances et emplois assimilés				
Clients	191.898.130.169,05	87.289.361.345,78	104.608.768.823,27	106.131.058.353,29
Autres débiteurs	17.644.703.507,84	4.334.095.053,44	13.310.608.454,40	15.312.624.511,24
Impôts et assimilés	1.481.543.385,51	0,00	1.481.543.385,51	1.795.506.994,86
Autres créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	25.000.000.000,00	0,00	25.000.000.000,00	32.010.499.140,00
Trésorerie	17.907.605.357,51	0,00	17.907.605.357,51	20.678.941.545,71
TOTAL ACTIF COURANT	269.004.651.525,97	92.354.891.118,42	176.649.760.407,55	188.077.816.346,85
TOTAL GENERAL ACTIF	739.485.143.505,46	377.402.412.261,65	362.082.731.243,81	365.527.951.645,83

29 MAI 2022

الملحق 02:

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 2 1 6 0 0 1 8 0 8 3 3 7 1 6 0 0 1

Désignation de l'entreprise : ALGERIE TELECOM SPA.....
.....
Activité : Télécommunication.....
Adresse : Route Nationale N°5, Cinq Maisons, El Mohammadia, Alger.....
.....

Exercice clos le 31/12/2021

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	115.000.000.000,00	115.000.000.000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	37.824.050.245,26	23.867.764.097,60
Ecarts de réévaluation	0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)	0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	12.837.901.695,65	19.675.547.938,33
Autres capitaux propres – Report à nouveau	22.841.227.129,40	26.249.243.404,35
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	188.503.179.070,31	184.792.555.440,28
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	1.756.436.785,45	2.054.142.433,58
Impôts (différés et provisionnés)	216.915.111,11	213.685.378,68
Autres dettes non courantes	514.081.556,76	503.584.295,02
Provisions et produits constatés d'avance	42.079.509.064,53	42.320.358.308,88
TOTAL II	44.566.942.517,85	45.091.770.416,16
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	55.075.441.354,86	63.704.292.976,69
Impôts	30.804.154.151,01	27.980.637.603,27
Autres dettes	38.877.785.121,69	39.857.659.240,51
Trésorerie Passif	4.255.229.028,09	4.101.035.968,92
TOTAL III	129.012.609.655,65	135.643.625.789,39
TOTAL PASSIF (I+II+III)	362.082.731.243,81	365.527.951.645,83

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

29 Mai 2022

الملحق 03:

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 2 1 6 0 0 1 8 0 8 3 3 7 1 6 0 0 1

Désignation de l'entreprise : ALGERIE TELECOM SPA

Activité : Télécommunication

Adresse : Route Nationale N°5, Cinq Maisons, El Mohammadia, Alger

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

Algérie Télécom Spa – Division Finances et Comptabilité

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			955.359.425,87		894.992.630,89
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		116.463.312.004,14		111.347.168.389,83
	Vente de travaux		2.096.326.752,00		1.781.951.173,71
Produits annexes		3.841.810,00			0,00
Rabais, remises, ristournes accordés		1.607.207.802,39		1.115.419.348,35	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			117.911.632.189,62		112.908.692.846,08
Production stockée ou déstockée			-1.413.49,75		3.211.566,47
Production immobilisée			2.610.296.884,18		3.044.771.581,25
Subventions d'exploitation			0,00		0,00
I-Production de l'exercice			120.521.787.724,05		115.956.675.993,80
Achats de marchandises vendues		4.550.196.479,86		3.030.483.401,77	
Matières premières		5.812.681.469,87		4.419.893.429,05	
Autres approvisionnements		0,00		0,00	
Variations des stocks		0,00		0,00	
Achats d'études et de prestations de services		0,00		0,00	
Autres consommations		3.340.886.677,36		2.988.551.086,63	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			73.401.305,04		63.882.863,48
Services extérieurs	Sous-traitance générale	246.044.205,71		286.330.703,75	
	Locations	1.017.905.262,01		957.573.360,02	
	Entretien, réparations et maintenance	2.560.717.320,29		2.259.786.803,94	
	Primes d'assurances	835.398.504,37		697.465.299,84	
	Personnel extérieur à l'entreprise	0,00		0,00	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	13.604.852.148,99		14.796.994.979,30	
	Publicité	449.036.229,78		672.805.134,67	
	Déplacements, missions et réceptions	404.443.314,92		296.489.602,01	
Autres services		398.777.493,02		327.227.263,98	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					83.053.447,68
II-Consommations de l'exercice		33.088.576.637,82		30.586.664.753,80	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I–II)			87.433.211.086,23		85.370.011.240,00
Charges de personnel		40.845.896.933,45		40.992.345.428,12	
Impôts et taxes et versements assimilés		5.533.541.822,07		2.735.533.904,80	
IV-Excédent brut d'exploitation			41.053.772.330,71		41.642.131.907,08

29 MAI 2022

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 0 2 1 6 0 0 1 8 0 8 3 3 7 1 6 0 d 1

Désignation de l'entreprise : ALGERIE TELECOM SPA
Activité : Télécommunication
Adresse : Route Nationale N° 5, Cmq Maisons, El Mohammadia- Alger

Autres produits opérationnels		5.636.416.716,88		4.986.694.176,26
Autres charges opérationnelles	470.198.978,56		332.025.540,09	
Dotations aux amortissements	18.840.436.358,32		17.397.779.727,00	
Provision	11.209.030.393,13		8.179.144.001,78	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1.697.121.547,03		217.753.293,35
V-Résultat opérationnel		17.867.644.864,61		20.937.630.107,82
Produits financiers		4.356.242.018,54		4.507.303.335,77
Charges financières	4.322.626.215,96		2.220.585.439,56	
VI-Résultat financier		33.615.802,58		2.286.717.896,21
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		17.901.260.667,19		23.224.348.004,03
Eléments extraordinaires (produits) (*)		65.168.252,86		227.402.296,18
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	0,00		311.715,92	
VIII-Résultat extraordinaire		65.168.252,86		227.090.580,26
Impôts exigibles sur résultats	5.344.466.508,61		5.990.945.226,33	
Impôts différés (variations) sur résultats	-2.159.392.84,21		-22.150.545.80,37	
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		12.837.901.695,65		19.675.547.938,33

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

29 MAI 2022

Algérie Télécom Spa
Division Finances et Comptabilité

الملحق 04:

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 000216299033049

Désignation de l'entreprise : EPE SPA ALGERIE TELECOM
Activité : Télécommunications
Adresse : Route Nationale n°5 Cinq Maisons, El Mohammadia, Alger

Exercice du 01/01/2021 **au 31/12/2021**

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	**Bénéfice**	**12 837 901 695,65**
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote–part des cadeaux publicitaires non déductibles		16 362 980,00
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		91 864 091,54
Frais de réception non déductibles		0,00
Cotisations et dons non déductibles		0,00
Impôts et taxes non déductibles		3 296 645 913,25
TAP non exigible		576 579 798,35
Provisions non déductibles		3 231 202 085,61
Amortissements non déductibles		6 147 000,00
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		0,00
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0,00
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0,00
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	5 344 466 508,61
	Impôt différé (variation)	-215 939 284,21
Pertes de valeurs non déductibles		0,00
Amendes et pénalités		125 835 473,86
Autres réintégrations **(*)**		21 308 616,03
Produits des exercices antérieurs 11507		391 125 192,91
Reprise sur charges des exercices antérieurs 115071		513 227 987,03
Taxe sur véhicule qui dépasse 2,5 MDA		5 250 000,00
	Total des réintégrations	**13 404 076 362,98**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		14 934 069,38
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		0,00
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		115 308 447,66
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0,00
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0,00
Complément d'amortissements		0,00
Charges des exercices antérieurs 11506		2 095 134 728,43
Reprise des produits des exercices antérieurs		169 216 821,42
CHIFFRE D'AFFAIRE EXONERE		953 983 894,53
Autres Déductions		2 337 759 679,45
	Total des déductions	**5 686 337 640,88**
IV. Déficits antérieurs à déduire (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
	Total des déficits à déduire	**0,00**
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	**20 555 640 417,74**
	Déficit	

الملحق 05:

Calcul du Troisième Acomptes Provisionnels AT-2022:			
	Acompte	Correction Acompte	Acompte Provisionnels à payer
1er Acompte	1 797 283 567,90	-903 482 880,54	893 800 687,36
2 ème Acompte	1 603 339 952,58	-247 207 683,58	1 356 132 269,00
3 ème Acompte	1 603 339 952,58		1 603 339 952,58

Total Acomptes IBS	3 853 272 908,94
Impot exigible sur le résultat	5 344 466 508,61

اتصالات الجزائر ش.ذ.أ
Direction de la Comptabilité -3-
Algérie Télécom Spa
30 OCT. 2022
Le Directeur de la Comptabilité
Sid Ali ANANI